



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع:

أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على الاقتصاد الجزائري

دراسة قياسية و تحليلية للفترة 2013-2021

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين

خيرة مفروم

كريمة سعداوي

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): عبد القادر بوعلي رئيسا
الأستاذ: لحسن جديدن مشرفا
الأستاذ (ة): كمال مطهري ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع

أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على الاقتصاد الجزائري

دراسة قياسية و تحليلية للفترة 2013-2021

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبين

خيرة مفروم

كريمة سعداوي

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): عبد القادر بوعلي رئيسا
الأستاذ: لحسن جديدن مشرفا
الأستاذ (ة): كمال مطهري ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023



الشكر و التقدير

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم

البصيرة

نتقدم بخالص شكرنا الى كل من كان عوننا لنا في دربنا لإنجاز هذه المذكرة.

الى كل من نهلنا من منابعم العلمية من أساتذة الكلية عامة و الأستاذ المشرف خاصة

"جديدن لحسن".

الى كل من تقدم لنا بيد المساعدة من قريب أو من بعيد

اهداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه افضل الصلاة
وازكى التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

اهدي ثمرة عملي هذا إلى كل من قال فيهما الله عز وجل (واخفض لهما جناح الذل من
الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) - سورة الإسراء الآية 24

إلى الذي أحمل اسمه بكل فخر إلى سدي وملاذي إلى الذي رافقتني بالحب والرعاية
والدعاء أبي الغالي أطل الله في عمره .

إلى التي لا يطيب النهار إلا برويتها ولا تحلى الأيام إلا بوجودها إلى التي حملتني وهنا
على وهن أمي الحبيبة أطل الله في عمرها.

إلى من كانوا معي في السراء والضراء إخوتي كل باسمه .

إلى من ساندتني وتقاسمت معي شقاء هذا العمل صديقتي كريمة جزاها الله كل خير.

إلى كل من أحبهم قلبي ونسأهم قلبي .

إلى كل من علمني حرفا وأخذ بيدي في تحصيل العلم والمعرفة إليهم جميعا .

خيرة

الدعاء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه افضل الصلاة
وازكى التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

اهدي ثمرة عملي هذا إلى كل من قال فيهما الله عز وجل (واخفض لهما جناح الذل من
الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) -سورة الإسراء الآية 24

إلى الذي أحمل اسمه بكل فخر إلى سندي وملاذي إلى الذي رافقتني بالحب والرعاية
والدعاء أبي الغالي أطال الله في عمره .

إلى التي لا يطيب النهار إلا برويتها ولا تحلى الأيام إلا بوجودها إلى التي حملتني وهنا
على ومن أمي العبيبة أطال الله في عمرها.

إلى من كانوا معي في السراء والضراء إخوتي كل باسمه .

إلى من ساندتني وتفاست معي شقاء هذا العمل صديقتي خيرة جزاها الله كل خير.

إلى كل من أحبهم قلبي ونسأهم قلبي .

إلى كل من علمني حرفا وأخذ بيدي في تحصيل العلم والمعرفة إليهم جميعا .

كريمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
-	البسمة
I	الشكر
II	الاهداء
III	ملخص
V	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
5-1	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الاطار النظري لسعر الصرف وتقلبات الأورو دولار
7	تمهيد
8	1. ماهية سعر الصرف وسوق الصرف
8	1.1 مفهوم سعر الصرف
14	2.1 مفهوم سوق الصرف
22	3.1 ماهية سياسة سعر الصرف
	II. أثار تقلبات سعر صرف الأورو دولار على الاقتصاد العالمي
24	1.II مكانة الدولار والأورو في الاقتصاد الدولي
27	2.II واقع صراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي
28	3.II تأثير تغيرات أسعار صرف الأورو دولار على الاقتصاد العالمي
	III. الدراسات السابقة لأثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار
31	1.III الدراسات السابقة على الدول النامية

33	2.iii الدراسات السابقة على الدول المتطورة
35	3.iii الدراسات السابقة على الجزائر
38	خلاصة
	الفصل الثاني: الدراسة التحليلية و القياسية لتقلبات سعر صرف الأورو دولار على الاقتصاد الجزائري
40	تمهيد
41	ا. تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر
41	1.ا الميزان التجاري وبعض المؤشرات النقدية والمالية خلال الفترة 2021-2013
47	2.ا تطور سعر الصرف الدينار الجزائري الفترة 2021-2013
48	3.ا أثر انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري
52	ii. الاجراءات و التدابير اللازمة للحد من الخسائر الناتجة عن التقلبات العالمية لأسعار الصرف
52	1.ii تنشيط سوق الصرف الآجلة
53	2.ii إستراتيجية الإحلال محل الواردات و إستراتيجية الإنتاج بهدف التصدير
54	3.ii تنوع الهيكل الإنتاجي وإحلال فكرة الميزة التنافسية محل مبدأ الميزات التنافسية
56	iii . الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار
56	1.iii منهجية التقدير
57	2. iii نتائج الدراسة القياسية
73	خلاصة
75	خاتمة عامة
78	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2013-2021.	(01-2)
44	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2021.	(02-2)
45	تطور الديون الخارجية للجزائر للفترة 2013-2021	(03-2)
46	تطور احتياطي الصرف للجزائر للفترة 2013-2021	(04-2)
47	تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الأورو دولار خلال الفترة 2013-2021	(05-2)
49	تطور الصادرات في قطاع المحروقات في الجزائر بالأورو والدولار خلال الفترة 2013-2021 (الوحدة دولار/أورو)	(06-2)
50	تطور الواردات في الجزائر من منطقة الاتحاد الأوروبي بعملتي الدولار و الأورو خلال الفترة 2013-2021	(07-2)
51	تطور قيمة الاحتياطي الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة 2013-2021 (الوحدة مليار دولار)	(08-2)
57	نتائج أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	(09-2)
60	نتائج تقدير نموذج ADF و PP	(10-2)
61	نتائج تقدير نموذج ARDL(3, 1, 3, 4, 4, 4, 4)	(11-2)
63	نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية	(12-2)
64	نتائج نموذج تصحيح الخطأ	(13-2)
64	نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل	(14-2)
65	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	(15-2)

قائمة الجداول

66	نتائج اختبار عدم تباث التباين	(16-2)
68	نتائج تقدير نموذج $ARDL(4, 5, 5)$	(17-2)
70	نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية	(18-2)
71	نتائج اختبار تصحيح الخطأ	(19-2)
71	نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل	(20-2)
72	نتائج اختبار الارتباط لذاتي للأخطاء	(21-2)
72	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	(22-2)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	المتعاملون في سوق الصرف	(01-1)
42	منحنى تطور الميزان التجاري الجزائري 2013-2021	(01-2)
42	تطور الصادرات والواردات في الجزائر 2013-2021.	(02-2)
44	منحنى معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2021	(03-2)
45	منحنيات تطور الديون الخارجية للجزائر الفترة 2013-2021	(04-2)
46	منحنى تطور احتياطي الصرف للجزائر الفترة 2013-2021	(05-2)
48	منحنى تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار خلال الفترة 2013-2021	(06-2)
52	تطور قيمة الاحتياطي الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة 2013-2021 (الوحدة مليار دولار)	(07-2)
62	نتائج تقدير نموذج $ARDL(3, 1, 3, 4, 4, 4, 4)$	(08-2)
66	اختبار نتائج CUSUM و CUSUM of squares	(09-2)
68	نتائج تقدير نموذج $ARDL(4,5,5)$	(10-2)
72	اختبار نتائج CUSUM و CUSUM of squares	(11-2)

الملخص:

يحظى سعر الصرف باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياستها النقدية باعتباره أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي اقتصاديات العالم، و تهدف الدراسة الى توضيح أثر تقلبات الأورو دولار على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2013-2021.

و قد تم دراسة أثر تقلبات الأورو دولار على النمو الاقتصادي و التضخم باستعمال منهجية ARDL، تم التوصل الى وجود أثر سلبي لتقلبات الأورو دولار على النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، تقلبات الأورو دولار، الاقتصاد الجزائري، ARDL.

Abstract:

The exchange rate receives great attention from countries within their monetary policy as a link between the local economy and the rest of the economies of the world. The study aims to clarify the impact of the fluctuations of the euro-dollar on the Algerian economy during the period 2013-2021.

Economic and inflation Using the ARDL methodology, it was concluded that there is a negative impact of the fluctuations of the euro-dollar on economic growth and inflation in Algeria.

Keywords:

Exchange rate, fluctuations of the euro-dollar, the Algerian economy, ARDL.

مقدمة عامة

يعد سعر الصرف مرآة التنمية الاقتصادية لاشتماله مجموعة واسعة من تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، و على أساسه يتم التبادل الدولي، خاصة وبعد أن فقدان الذهب صفته كعملة مرجعية، و تعد أسعار الصرف متغيرات اقتصادية شديدة الحساسية وأي تقلب في سعر الصرف يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي، والتي بدورها تؤثر على الاقتصاد بأكمله.

ومن خلال التطور التاريخي الذي شهده النظام النقدي الدولي، عرف العالم عدة أنظمة نقدية، بدءاً من قاعدة الذهب، حيث كان الذهب هو الغطاء المطلق لعملات الدول المختلفة، لكن هذا النظام لم يدم طويلاً، فعقب الحرب العالمية الثانية، تم استبدال قاعدة الذهب بنظام بريتون وودز، والذي كان يعتمد على حقيقة أن الدولار الأمريكي لا يمكن تحويله إلا إلى ذهب، وبموجب هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار، نظراً للمكانة الرائدة للولايات المتحدة في العالم، وبعد الانتهاء من مرحلة التوحيد الاقتصادي، بدأ الاتحاد الأوروبي في توسيع علاقاته الخارجية في إطار التعاون والشراكات القائمة مع العديد من الدول.

في ظل الاختلالات النقدية التي شهدتها فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين سارعت الدول الأوروبية إلى إنشاء عملة موحدة أوروبية مكونة من سلة من العملات لمجموعة من الدول، لها وزنها في الاقتصاد العالمي بعكس الدولار الذي ظهر كعملة وطنية وقفز بسرعة إلى عملة دولية، وفي وقت بلغت فيه خسائر الاقتصاد العالمي من جراء الحرب في أوكرانيا أكثر من 1.6 تريليون دولار على مدار العام الماضي، طبقاً لدراسة أجراها المعهد الاقتصادي الألماني "آي دبليو"، فإن التكلفة الأكبر يتكبدها عدد من اقتصادات البلدان النامية في ضوء ما تواجهه كثير منها من تحديات مضاعفة ومتزامنة، ارتبطت تلك الصعوبات بشكل خاص بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وكلفة الواردات، واضطرابات الإمدادات والإنتاج على المستوى العالمي، واتباع سياسات نقدية متشددة، في ظل تسارع وتيرة معدلات التضخم وانخفاض القوى الشرائية لعملات عدد من تلك البلدان بوتيرة غير مسبوقة.

وتتميز العلاقات التجارية الجزائرية باعتمادها على المحروقات في صادراتها بنسبة 98%، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن معظمها من منطقة الأورو، و بالتالي التصدير يكون

مقدمة عامة

بعملة الدولار و الاستيراد بعملة الأورو، و نظراً لما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاض أمام العملة الأوروبية الموحدة و التي حققت نجاحا كبيرا و أصبحت بديلا له في مجمل المعاملات الدولية، مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات و من بينها ضعف القدرة الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات.

وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي:

مامدى أثر تقلبات أسعار صرف اليورو دولار على النمو الاقتصادي الجزائري و التضخم في

ظل الأزمة النفطية و جائحة كورونا؟

➤ الأسئلة الفرعية:

- ماهو أثر لتقلبات الأورو دولار على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهو أثر لتقلبات الأورو دولار على التضخم في الجزائر؟

➤ فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر لتقلبات الأورو دولار على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يوجد أثر لتقلبات الأورو دولار على التضخم في الجزائر.

➤ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أن سعر الصرف له تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث ينعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، كما أن سعر الصرف يحضى باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياستها النقدية وفي البرامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات والحد من الواردات وأنه أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات وفضلا عن أن التقلبات العالمية في أسعار الصرف خاصة، وبعد ظهور العملة الأوروبية اليورو التي تنافس الدولار وتؤثر على اقتصاديات البلدان خاصة منها المعتمدة على النفط مثل الجزائر، فمن الضروري دراسة هذه التقلبات للحد من أثار وانعكاسات التي تعود على وضعية الميزان التجاري.

➤ أهداف الدراسة:

عملت الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

مقدمة عامة

- ابراز أهمية سعر الصرف و النظريات المفسره له.
- توضيح تأثير أسعار الصرف على الاقتصاد الجزائري.
- ابراز آثار تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري جراء استخدام عمليتي الدولار والأورو في تسعير الصادرات و الواردات.

➤ منهجية الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة و تحقيق الأهداف المرجوة اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي على النحو التالي:

تم اعتماد المنهج الوصفي للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من قبل و لبناء الإطار النظري حيث قمنا بتعريف مختلف المصطلحات والتقنيات و الطرق لتوضيح محتوى هذه المعطيات واستعمالها كأساس في تحليل الموضوع، من خلال الاعتماد على المراجع والأبحاث العلمية التي تخص الموضوع.

و تم استخدام المنهج التحليلي في بناء الدراسة التطبيقية و تحليل أثر تقلبات أسعار اليورو دولار على الاقتصاد الجزائري.

➤ حدود الدراسة:

حصرت الدراسة في الجزائر قصد ابراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف الأورو دولار على الميزان التجاري ، أما بالنسبة للإطار الزمني تستدعي الدراسة لأخذ بوضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2013-2021 التي عرف فيها سعر صرف الدولار أمام الأورو انخفاض مما أثر على الاقتصاد الجزائري.

➤ محتوى الدراسة:

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للبحث و الإجابة عن الاشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث الى فصلين كالتالي:

الفصل الأول نظري المعنون ب "مفاهيم عامة لمتغيرات الدراسة" تضمن ثلاث مباحث:

- I. ماهية سعر الصرف وسوق الصرف.
- II. أثر تقلبات سعر الصرف الاورو دولار على الاقتصاد العالمي.
- III. الدراسات السابقة.

مقدمة عامة

الفصل الثاني تطبيقي المعنون بـ " الدراسة التحليلية و القياسية لتقلبات سعر الصرف الأورو
دولار على الاقتصاد الجزائري " وتضمن ثلاث مباحث:

- I. تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر.
- II. الاجراءات و التدابير اللازمة للحد من الخسائر الناتجة عن التقلبات العالمية لأسعار
الصرف.
- III. الدراسة القياسية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف وتقلبات

الأورو دولار

تمهيد:

من السمات الأساسية للمعاملات الاقتصادية الدولية استخدام نقودا مختلفة في عملية التسوية. ف يتم استخدام النقود في المعاملات الاقتصادية المحلية بنفس طريقة استخدام المقابل في المعاملات الدولية والعامل الأكثر أهمية الذي يجعل العمل صعبًا، هو الفرق في المعاملات بين البلدان، حيث لكل دولة عملتها الخاصة.

لذلك تبرز أهمية دراسة سعر الصرف، في كون المصدر أن عليه حقوق لدى المستورد من الخارج، وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب على جميع الأطراف الانتباه إلى ما يسمى بالتبادل، لأنه فريد ومعقد، وله تأثير كبير على اقتصاديات الدول المختلفة، وغالبًا ما يتم تجنبه أو التستر عليه ، مما يتسبب في خسائر فادحة.

و من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسة كالتالي:

- I. ماهية سعر الصرف وسوق الصرف
- II. أثر تقلبات سعر الصرف الاورو دولار على الاقتصاد العالمي
- III. الدراسات السابقة

1. ماهية سعر الصرف وسوق الصرف

يعد سعر الصرف من بين العناصر المهمة لاقتصاد الدول المتقدمة منها و النامية، فهو يعكس القدرة التنافسية للدولة لأهميته في العلاقات التجارية و المالية الدولية وارتباطه بالمعاملات الاقتصادية الدولية مما أدى الى نشوء أسواق الصرف الأجنبية التي يتم على مستواها تبادل العملات بيعا وشراء.

1.1 مفهوم سعر الصرف

سعر الصرف هو الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، فهو يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الخارجية وعلى ضوء هذا سوف نقوم بالتطرق الى مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

1.1.1 تعريف سعر الصرف

إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي تثير لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية، فلو أن الوسطاء الاقتصاديين لدولة ما يريدون شراء منتجات من دولة أخرى فإنهم يجب أن يحصلوا على عملة هذه الدولة، فمن الواضح أن مبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك أو ثمن لهذه العملة مقومة بتلك، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف. (فريد، أ، 2000، ص 278)

سعر الصرف هو مثل أي سعر آخر يمكن التعامل معه في نظرية السعر ، حيث تكون إحدى العملتين سلعة والأخرى هي العملة التي تقيس قيمة تلك السلعة ، هناك طريقتان للنظر في مقارنة أي منهما العملتان كسلعة هي الطريقة المباشرة وطريقة أخرى تعامل السلعة كعملة خاصة بها وتقاس وحدتها بالعملة الأجنبية وهي الطريقة غير المباشرة. (جليل، ع، الغالبي، ع، 2011، ص 22)

فحسب الطريقة المباشرة فيعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، أو ما يعرف بالتسعير الواضح .

وحسب الطريقة غير مباشرة فيعرف سعر الصرف: أنه ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة ، أو ما يعرف بالتسعير المبهم. (عوض الله، ز، 2005، ص 44)

ملاحظة:

نظرية الأثمان من أهم النظريات الاقتصادية التي تعتمد عليها كثير من الدول في تحديد ثمن السلعة في السوق، وتتناول كيفية تحديد ثمن أو سعر السلعة أو الخدمة في السوق، وتبحث في العوامل المحددة لسعر السلعة وأسباب تغير ذلك السعر، ووفق التحليل الاقتصادي فإن الثمن يتحدد عن طريق التفاعل بين قوى الطلب والعرض على السلعة في السوق وتحديد الثمن يختلف باختلاف نوع السوق (سوق المنافسة الكاملة، المنافسة الاحتكارية وسوق الاحتكار).

و من خلال ما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، كونه يعتبر أن العملات الأجنبية مثل بقية السلع، يحدد ثمنها بعدد من وحدات النقد الوطني الذي يتغير حسب ظروف العرض و الطلب، أي أن سعر الصرف هو السعر الذي من خلاله تستبدل العملة المحلية بعملة أخرى. (مبارك، ع، محمود، ي، 1996، ص 163)

لسعر الصرف وظائف متعددة نتطرق إليها فيما يلي:

✓ وظيفة قياسية:

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

✓ وظيفة تطويرية:

سعر الصرف يستخدم في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال تشجيع تلك الصادرات كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية .

✓ وظيفة توزيعية:

من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

حيث أن تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود كرصيد لدي البنوك المركزية في الدول الأخرى. (ساكر، م، 2003، ص107)

2.1.1 أهمية سعر الصرف:

سعر الصرف مهم لأنه حلقة الوصل بين الاقتصاد المفتوح وبقية العالم ، لأنه يمثل حلقة الوصل بين أسعار البيع والتكاليف بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي ، والتي من خلالها تنتقل الأسعار بين الدول. وفي الوقت نفسه ، يلعب دورًا بارزًا في تنافسية الاقتصاد وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات والنمو الحقيقي ، وخاصة التضخم.

ولا تكمن أهمية هذا السعر فقط في أسواق رأس المال وإنتاج عوامل الإنتاج وما يرتبط بها من آثار ارتدادية أو انعكاسية على معظم المتغيرات الاقتصادية ، ولكن يمكن اعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية وفي نفس الوقت أحد أخطرها.

وهو السعر الأكثر أهمية لأنه إذا تم استخدامه بطريقة مرضية وفعالة كأداة للسياسة الاقتصادية ، فيمكنه زيادة تنافسية الدولة مما يؤدي إلى نتائج توسعية في مجالات الإنتاج والتوظيف والنمو بشكل عام ، وهو أحد أخطر الأسعار ، لأنه لا يستخدم بالشكل الصحيح وليس بالجودة التي ينبغي أن تكون. إنه يؤدي إلى تدهور متفاقم في القدرة التنافسية الوطنية ويرافقه آثار انكماشية على جميع جوانب الاقتصاد.

ولسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، إذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة إضافة إلى أنه يستخدم كمؤشر كونه يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية. (بوعتروس، ع، 2000، ص10)

3.1.1 أشكال سعر الصرف:

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف أهمها:

➤ سعر الصرف الاسمي (الجاري):

ويعرف أيضا بسعر الصرف الثنائي و هو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعامل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم بواسطتها تبادل العملات، وهو لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين. و ينقسم سعر الصرف الجاري إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوداء). (الحلو، م، 2010، ص120)

➤ سعر الصرف الحقيقي:

و هو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أو العكس، و يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر جيد لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، و يعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (p) وفي البلد الأجنبي (p*) وكان (E) هو سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي (Er) يعرف كالتالي: (صيد، أ، 2013، ص 24)

$$Er = EP^* / P$$

حيث يعكس (Er) الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

➤ سعر الصرف الفعلي (الفعال):

هذا الصنف يعبر عن مؤشر قياس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلسلة من العملات الأخرى، و يستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية. (قدي، ع، 2005، ص 105)

➤ سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

وهو سعر صرف اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

وبمعنى آخر فسعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية، ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$r_e = n_e - (f_p - d_p) = n_e - r_p$$

$$n_e = \sum_{i=1}^n w(i).e(i)$$

$$f_p = \sum_{i=1}^n w(i).f_p(i)$$

حيث:

(re) : سعر الصرف الفعلي الحقيقي،

(ne) : سعر الصرف الاسمي،

(dp) : مستوى الاسعار المحلية،

W(i) : وزن التجارة الخارجية الثنائية،

e(i) : أسعار الصرف الاسمية الثنائية،

f_p(i) : مستوى سعر الدولة (i) التي يتاجر معها.

و تبعا لتعريفات صندوق النقد الدولي فإن كلمة فعلي (Effective) هي نفسها كلمة متعدد (Multilateral) لكن حسب تعريفات أخرى فإن كلمة فعلي لا تعني متعدد وإنما تعني الأخذ بالاعتبار الضرائب والإعانات في البلدان المعنية عند حساب سعر الصرف المتعدد، لكونها تؤثر في المنافسة الدولية، وبما أن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب أو لتدابير أخرى مختلفة، فمن الواضح أنه لا

يوجد سعر صرف فعلي واحد، إنما هناك سعر صرف فعلي للصادرات و آخر للواردات. (قدي، ع،2005،ص 106)

➤ أسعار الصرف المتقاطعة:

وهي سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة كل من هاتين العمليتين بعملة ثالثة مشتركة، فإذا عرفنا سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار، وسعر الجنيه الاسترليني مقابل الدولار فإنه من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل الجنيه الاسترليني أي سعر تقاطع الدينار مقابل الجنيه، و كذلك يمكن معرفة سعر تقاطع الجنيه مقابل الدينار.

➤ سعر الصرف التوازني:

يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. (السيد متولي،

ع، 2011،ص 117-118)

4.1.1 محددات سعر الصرف

عادة ما تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة تحدث تغييرات في المعاملات الاقتصادية للدولة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل نذكر أهمها:

✓ التغييرات في قيمة الصادرات و الاستيرادات:

بارتفاع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة سترتفع نتيجة تزايد طلب الأجانب على هذه العملة مما يشجع عملية الاستيراد من الخارج و هذا ما يؤدي الى إعادة التوازن لسعر الصرف.

✓ تغير معدلات التضخم :

في ظل ثبات العوامل الأخرى فان التضخم المحلي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف فيما تسبب حالة الركود ارتفاع في قيمة العملة، حيث عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10 % ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وكننتيجة للأسعار المرتفعة في هذا البلد بسبب التضخم المحلي ستقل استيراد الأجانب من سلع هذا البلد وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف بسبب تزايد الطلب على هذه

العملة ، وهذا يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر الصرف العملات المختلفة.(لطرش، ا،
2003،ص 109)

✓ التغير في معدلات الفائدة :

كل زيادة في معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى
ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي .

غير أن ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيثجع المستثمرين المحليين على
الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان لجني المكاسب في سوق الأجنبي، إذن
فارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على
سعر الصرف.

✓ التدخلات الحكومية:

عادة ما تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة
حينما لا يكون ملائما مع سياسته المالية والاقتصادية.

✓ العوامل السياسية والعسكرية :

و تتعلق بالنشرات والأنباء الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتؤثر على
المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه
الأخبار.(الحسني، ع، 1999،ص158)

2.1 مفهوم سوق الصرف

1.2.1 تعريف سوق الصرف

يعرف سوق الصرف على أنه التقاء البائعين و المشترين للعملات المختلفة بغض النظر عن
الزمن والمكان، و حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للاستفادة من فوارق الأسعار، أو ما يحقق
احتياجات عمليات تبادل السلع و الخدمات و الأصول المالية و الموارد الأخرى.

وقد تعددت تعاريف سوق الصرف حسب بعض الاقتصاديين و المفكرين نذكر أهمها: (قدي،ع،

2005،ص107)

➤ عرف سوق الصرف على أنه المكان الذي تنفذ فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية.

➤ سوق الصرف هو الإطار المؤسسي الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها. (عوض، ط، 1995، ص346)

➤ يعتبر سوق الصرف بمثابة الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات المختلفة. (عفيفي، س، 1994، ص25)

➤ أما jean mare siroen فيعرفه على أنه السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية مقابل عملات وطنية، وهذا التبادل يتم في نفس اليوم فيسمى "فوري"، أو يتم الاتفاق و الدفع يكون في المستقبل و يعرف بالصرف الآجل (Outright) (Jean Marc Siroèn, 1993, p78)

و يتميز سوق الصرف بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (بكري، ك، 2002، ص275-276)

- ✓ سوق الصرف ليس محدودا جغرافيا.
- ✓ يتكون سوق الصرف من عدد من البنوك تزاوّل نشاط عملية استبدال العملات ويتم التبادل عن طريق الاتصال بواسطة الهاتف الفاكس والتلكس.
- ✓ كلما تطورت شبكات الاتصالات الدولية انخفضت تكاليف هذه الشبكات مما يؤدي إلى زيادة نشاط أسواق الصرف الأجنبي، بحيث أن أسواق الصرف تعمل يوميا على مدار الساعة.
- ✓ تتسم أسواق الصرف بالحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطر الاستثمار فيه.
- ✓ من أكثر الأسواق المالية نشاطا وسيولة.
- ✓ سوق الصرف يدخل ضمن الأسواق التي تسودها خصائص المنافسة الكاملة، فالنقود هي السلعة المتبادلة
- ✓ هناك تجانس تام بين وحداتها، فضلاً على أن أسعارها تتناقل بين أرجاء سوق الصرف الواحد.

2.2.1 وظائف سوق الصرف

تداول البنوك في العملات الأجنبية إما لحسابها الخاص، عندما تغطي مخاطر تعرضها للعملات الأجنبية، أو لتحقيق أرباح من المضاربة في العملات الأجنبية، وفيما يلي يتم توضيح مختلف وظائف سوق الصرف:

➤ التحكيم أو الموازنة (Arbitrage):

هو شراء العملات في سوق الصرف الأجنبي بسعر منخفض وبيعها في سوق الصرف الأجنبي بسعر مرتفع، وذلك لتحقيق ربح، وهذا لتحقيق الربح و توازن سعر الصرف في السوق المالية العالمية. (ساكر، م، 2003، ص105)

➤ التغطية (Hedging):

الغرض منها هو تجنب خسائر سعر الصرف، أي لتعويض الوضع المفتوح للمتعاملين في سوق الصرف الأجنبي من خلال اتفاقية لشراء وبيع العملات الأجنبية، شريطة أن يتم تسليمها بالسعر المتفق عليه في المستقبل، مقابل البنك الذي يتقاضى فائدة معينة، لذلك فإن عمليات التغطية الآجلة تتضمن بشكل أساسي الطلب الآجل والعرض الآجل للعملات الأجنبية ، ومصدر هذا العرض والطلب هو التجار الذين يرغبون في تجنب مخاطر الصرف الأجنبي.(مبارك، ع، يونس، م، 1996، ص171)

➤ المضاربة (Spéculation):

هي عكس التغطية، حيث يحاول المضارب المخاطرة بالعملات الأجنبية في مركز غير مغطى من أجل تحقيق ربح ، وتعتمد المضاربة على التوقع، وعلى حقيقة أن الأفراد يشترون العملات الأجنبية تحسباً لارتفاع سعرها، وبييعونها عند ارتفاعها، ثم يحصلون على الفرق بين سعر العرض المنخفض وسعر البيع الأعلى، والعكس صحيح عند توقع انخفاض أسعار الصرف الأجنبي.

بالإضافة إلى ذلك ، يتخذ المضاربون موقفاً قصيراً عند بيع العملات الأجنبية في المستقبل ، لكنهم لا يمتلكون هذا المبلغ في نفس الوقت ، لأنهم يتوقعون الشراء بسعر طارئ أقل عند تنفيذ العقد، يقال أنه عندما يشتري المضاربون العملات الأجنبية في المستقبل فإنهم يحتفظون بالفعل بمركز طويل وليسوا ملزمين بتقديم بيع عاجل في وقت التسليم، وفي ذلك الوقت يحققون ربحاً. (أحمد

عبد الرحمان، أ، 2001، ص127)

➤ عملية المقاصة أو تهاتر الديون

نظراً لأن هذه العملية تسمح بنقل القوة الشرائية من بلد إلى آخر، فإن السوق يستخدم العديد من الوسائل المعروفة التي تختلف في النوع والقيمة والخصائص الفريدة. (عوض الله، ز، 2005، ص45)

3.2.1 المتدخلون في سوق الصرف

ويمكن التمييز بين خمسة أطراف يتعاملون مع سوق الصرف:

➤ البنوك التجارية:

تعتبر هذه البنوك مركز الثقل في سوق الصرف لأنها تمارس الأعمال نيابة عن عملائها، بما في ذلك بيع وشراء العملات، وإقراض العملة، وتشغيل حساباتها الخاصة، وعمليات التحكيم، وتمويل احتياجات البنوك الأجنبية، وبدون وجود بنوك تجارية، ستكون معاملات العملات صعبة للغاية، نظراً لوجود الكمبيالات، وتلعب البنوك التجارية أيضاً دور الوسيط الأول في سوق الصرف، وتعتمد البنوك التجارية على الكمبيالات لتسهيل التجارة الخارجية. (سيد عابد، م، 2001، ص306)

➤ سمسرة الصرف:

هم وسطاء يجمعون الأوامر الصادرة من البنوك التجارية المختلفة لشراء وبيع العملات الأجنبية، يلعب السمسرة دور الوساطة والتفاوض بين المشتري والبائع في معاملات الصرف الأجنبي، ويعتمد السمسرة على ممارستهم وخبرتهم وفهمهم لظروف السوق، ودرجة المخاطر التي قد تولدها معاملات الصرف الأجنبي. (حشيش، ع، 2000، ص177)

➤ المضاربون:

يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات المصرفية ذات الصلة، والمعرفة والخبرة بظروف السوق وظروف سوق الصرف الأجنبي، ويمكننا التمييز بين فئتين من المضاربين: Maurice (debeauvais, yivon sinnoh, 1996, p91)

• المضاربون المرتبطون بالزبون:

يتمثل دور المضاربين في تقديم معلومات عن تقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنهم (سواء كانوا مؤسسات أو أفراد) واتخاذ القرارات المناسبة من خلال عمليات الشراء في إطار اتجاهات أسعار العملات.

• المضاربون المرتبطون بالسوق:

تتمثل مهمة هذا النوع من المضاربين في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير التي يقدمها المضاربون المرتبطون بالعمل في محاولة لتقدير اتجاه تحركات السوق.

➤ الشركات التجارية والمؤسسات غير المصرفية

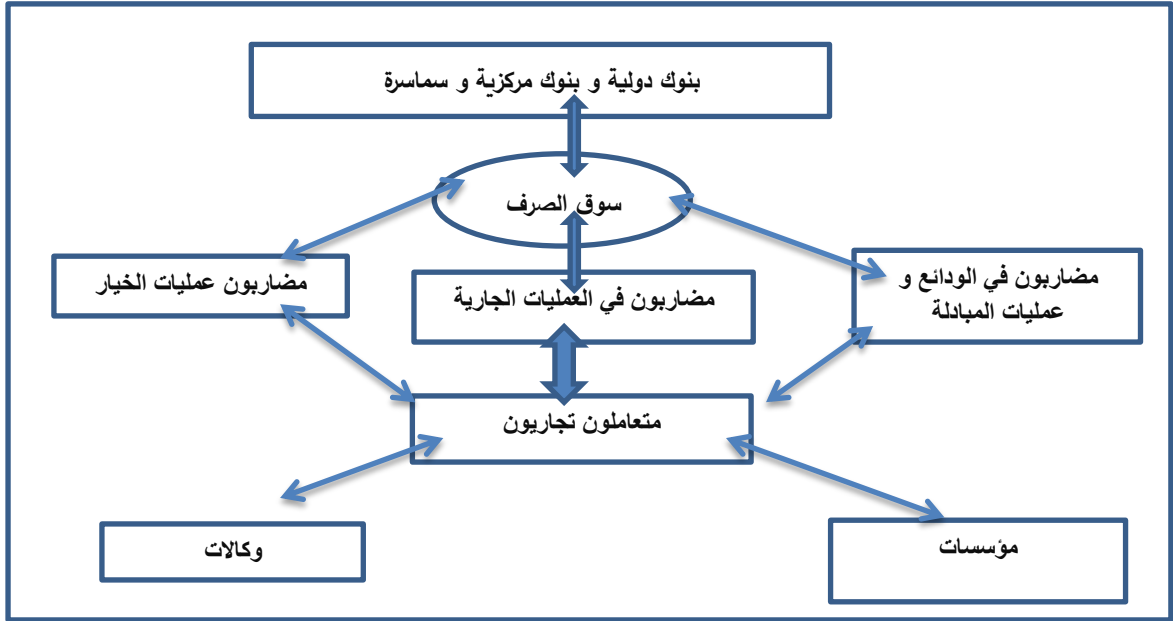
في معظم الحالات تقوم شركة تجارية موجودة في الخارج بإجراء مدفوعات أو عمليات تسليم بعملة أجنبية مختلفة عن الشركة الأم، على سبيل المثال قد تلجأ الشركة الأم إلى دفع أجور العمال في أحد فروعها في الخارج لبيع عملتها في سوق الصرف الأجنبي مقابل عملتها في البلد الذي تنشط فيه الفروع. (عوض الله، ز، 2005، ص36)

➤ البنوك المركزية

يكمن دور لبنوك المركزية بالنسبة لسوق الصرف بطريقيه المباشر أو غير المباشر في تعديل وتقليص تقلبات أسعار صرف العملات اعتمادا على بعض المعلومات التي تتعلق بمعطيات الاقتصاد الكلي والسياسة العامة للدولة، بالاعتماد على آلية معدل الفائدة وعلى سعر الصرف. إضافة الى أن البنوك المركزية تعمل على تحقيق أهداف اقتصادية قومية تتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي للبلاد، كما يقوم البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة، ويعمل على حماية مركز العملة المحلية.

و فيما يلي شكل يوضح المتعاملون في سوق الصرف:

الشكل رقم(1-01): المتعاملون في سوق الصرف



La source: Maurice debeauvais, yivon sinnoh, la gestion global du risque de change (nouveaux en jeux et nouveau risques), éd Economica, paris, 1996, p 91.

4.2.1 أنواع سوق الصرف

يمكن تقسيم سوق الصرف الى ثلاث أقسام، بحيث يتمثل القسم الأول في الصرف التقليدي والذي يضم العمليات العاجلة و القسم الثاني فهو يضم العمليات الآجلة، أما القسم الثالث فهو امتداد لسوق الصرف الآجل فيشمل سوق المشتقات المالية.

1.4.2.1 سوق الصرف الآني SPOT EXCHANGE MARKET

و تتم فيه العمليات التي تكتسب أهمية كبيرة في سوق الصرف، وهي تتم طبقا للسعر الآني وتتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم أو يومين بعد عقد المعاملة، ولأن تحركاتها مستمرة فضلا عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات وعادة ما يتم التسليم والتسلم للعملات المباعة خلال يومي عمل عدا يوم التعاقد على العملية وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في اليوم التالي وهناك حالات يتوفر فيها التسليم في نفس اليوم، وأسعار العمليات الآنية تعد الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها أسعار المعاملات الآجلة وإن كان هناك تأثير متبادل بين الأسعار في السوقين الآنية والأجل تُستخدم سوق الصرف الآني كأساس للتسويات الدولية وكذلك جهاز الائتمان الدولي.(يونس، م،

ص28)

2.4.2.1 سوق الصرف الآجل FORWARD EXCHANGE MARKET

يتم في هذا السوق بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلا البيع والشراء الآجل واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية وهي لمدة شهر وشهرين وثلاثة أشهر وستة أشهر وسنة واحدة والعمليات الأكثر تداولاً وسوقها دائماً نشطة وعميقة هي التي تقل عن ستة أشهر أما العقود التي تزيد عن هذه المدة أي سنة فهي أقل تداولاً، وسوقها خفيفة كما يمكن التعاقد على مدة تزيد عن السنة أيضاً أو تقل عنها ولكن ذلك يتطلب تغيرات في الأسعار المعطاة ولكن التتميط السابق يستفاد منه في تسهيل عمليات التعاقد وتوحيدها في مختلف الأسواق.

وتطورت أسواق الصرف الآجل كثيراً منذ انتشار أسعار الصرف العائمة في بلدان العالم بسبب تدويل الأسواق المالية وذلك تحوطاً من مخاطر الصرف في المعاملات الدولية، وتقلل أسواق الصرف الآجل المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية بالمقابلة بين طلب المستوردين وطلب المصدّرين على العملات الأجنبية عند سعر صرف معين. (يونس، م، ص171)

3.4.2.1 سوق المشتقات المالية:

تعتبر المشتقات المالية عقود مالية مشتقة من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينة محل التعاقد (الأسهم والسندات والنقد الأجنبي والذهب...) وهي تستخدم بهدف التحوط ضد مخاطر التغير في أسعار تلك الأصول. (أبو موسى رستمية، أ، 2005، ص160)

➤ سوق الخيارات المالية

هو اتفاق بين طرفين البائع والمشتري ويحول لحامله الحق في شراء أو بيع أصل معين بسعر محدد في تاريخ مستقبلي محدد، مقابل أن يدفع المشتري علاوة للبائع يسمى السعر بسعر التنفيذ أو الممارسة، ويسمى التاريخ المستقبلي بتاريخ نهاية صلاحية العقد. ويمكن تقسيم سوق الخيارات المالية إلى: (صافي، و، البكري، أ، 2009، ص39)

✓ الأسواق المنظمة:

حيث أن أول الأسواق المنظمة التي تداولت فيها عقود الخيار هي بورصة "فيلادلفيا" للأوراق المالية ثم تبعها بورصة شيكاغو التجارية وتتميز بنمطية مبالغ الأصل ونمطية الاستحقاقات والحدود الدنيا للعلاوات موحدة.

✓ الأسواق غير المنظمة:

و يطلق عليها أيضا سوق خيارات التراضي أو سوق خيارات خارج التسعيرة، وتعتبر هذه الأسواق الأولى من ناحية تاريخ نشأتها تركزت في بعض المدن الأوروبية والآسيوية مثل نيويورك ولندن وفرنسا، والمتدخلون فيها هم البنوك وزبائنها، تتقاضي الشكل النمطي لعقد الخيار من خلال الاستجابة لاحتياجات المتعاملين بهذا النوع سواء تعلق الأمر بمبلغ العقد أو تاريخ الاستحقاق أو سعر التنفيذ الذي عادة ما يكون معادلا للسعر العاجل للعملة لحظة التعاقد والعلاوة عبارة عن نسبة مئوية من سعر التنفيذ.

➤ المبادلات:

و هي بطبعا عملية بيع فوري للعملة مرتبط مع شراء أجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة، حيث نفرض مثلا أن بنكا ما تسلّم مبلغ ما لحاجته إليه خلال ثلاثة أشهر ولكنه في نفس الوقت يحتاج إلى استثمار نفس المبلغ بأصول أخرى كالأسهم الأجنبية، ففي هذه الحالة يمكن للبنك أن يقايض البنك المذكور بالأسهم الأجنبية من خلال بنك أجنبي معين ضمن عملية واحدة بدلا من بيع العملة لغرض شراء الأسهم في السوق الأجل واستلامه في ثلاثة أشهر ضمن عمليتين منفصلتين، وهكذا يمثل سعر المقايضة الذي يحدد عادة على أساس سنوي الفرق بين السعر الفوري والأجل من خلال عملية المقايضة، و منه فإن سوق العملات أداة تسمح للمتعاملين أو بالأحرى لطرفين متقابلين بتبادل لرأس المال ولمعدل الفائدة بعمليتين مختلفتين والأهداف الأساسية "السلوك" هي تحويل دين من عملة إلى أخرى وتخفيض كلفة الاستدانة وإدارة خطر الصرف. (جعفري، ع، 2013، ص37)

➤ المستقبلات:

كان أول ظهور لهذه العقود في بورصات شيكاغو ولندن وتمثلت السلع في البن، السكر، الذهب، والفضة...، و الهدف الأساسي من هذه البورصات هو حماية التجار والصناع من تحركات الأسعار في غير صالحهم نظرا لتغير ظروف الإنتاج و حدوث الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية. في سنة 1972 تم إنشاء أول بورصة للتعامل في العقود المالية المستقبلية وأدوات الخزينة العامة والسندات والنقد الأجنبي ومؤشرات سوق الأوراق المالية و سميت بـ "international monetary market" "السوق النقدية الدولية" وهي نوع لبورصة شيكاغو التجارية.

وتعرف المستقبلية على أنها عقود قانونية ملزمة تعطى لصاحبها الحق في شراء أو بيع كمية نمطية محددة من أحد الأدوات المالية المعينة بذاتها بسعر محدد في إلزام العقد على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل. (مدحت، ص 1997، ص 177)

3.1.1 ماهية سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية و الداخلية، و يتوقف تأثير هذه السياسة على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم، و من خلال هذا المطلب سنتعرف على سياسة سعر الصرف و أهدافها.

1.3.1 مفهوم سياسة سعر الصرف

باعتبار أن سياسة سعر الصرف جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية حيث تحقق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته. (حميدات، م، 2005، ص 10)

و هي كغيرها من السياسات الاقتصادية التي تسعى الى تحقيق جملة من الأهداف فإن سياسة سعر الصرف هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة، حيث تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد والبحث عن التشغيل الكامل والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.

2.3.1 أهداف سياسة سعر الصرف

✓ تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) مما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلة للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة في استخدام عنصر العمل ورأس المال في قطاع التصدير في الصناعات المنافسة للاستيراد. (قدي، ع، 2005، ص 131-132)

✓ مقاومة التضخم:

ان تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسين في مستوى تنافسية المؤسسات
فيكون الأثر إيجابي لانخفاض تكاليف الاستيراد على انخفاض مستوى التضخم على المدى القصير،
وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق
المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها وتسمى
هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertuex) للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة
للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983.

✓ توزيع الدخل :

يقوم سعر الصرف بدور هام في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة
التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر
ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة
الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي، ارتفاع
سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض
فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استشرعها، وبهدف تقليص الآثار
السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار الصرف
متعددة مثل سعر صرف الصادرات التقليدية سعر صرف الواردات... الخ .

✓ تنمية الصناعة المحلية:

يمكن للبنك المركزي اعتماد السياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية،
فلقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة
ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمد السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية
السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، وما بين (1970-1990) وتحت ضغط
الولايات المتحدة الأمريكية، غير هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر "الين"، إلا أن الفوائد
التجارية استمرت في التزايد، وساهمت هذا التحسن " في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل
في الخارج. (قدي، ع، 2005، ص133)

11. أثر تقلبات سعر الصرف الاورو دولار على الاقتصاد العالمي

من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز مكانة الدولار الأمريكي والأورو في النظام النقدي الدولي و تأثير تغيرات أسعار صرف كل من العملتين على الاقتصاد العالمي و منه واقع صراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي.

1.11 مكانة الدولار والأورو في الاقتصاد الدولي

الدولار الأمريكي هو العملة الارتكازية الأولى عالمياً لاستعمالاته لتمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، وهو عملة الدفع في تجارة النقد الدولية إضافة إلى أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأوربية التي حل الأورو محلها ولكن تجاوز مركز كل عملات الدولية.

1.1.11 النظام النقدي الدولي من قاعدة الذهب إلى قاعدة التعويم المدار

من الضروري لكل دولة الاشراف على نظامها النقدي وفقاً لمصلحتها داخليا، أما على المستوى الدولي فان الأمر لا يختلف لذلك فإنه لا بد من وجود نظام نقدي عالمي كفاء لتسهيل وتنظيم عمليات التبادل الدولية، ويشير هذا النظام إلى مجموعة القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية (تادريس قريصة، ص 1984، ص 14)، وقد عرف النظام النقدي الدولي مراحل ارتبطت بالظروف الاقتصادية والسياسية ويمكن ذكر أهمها فيما يلي: (عفيفي، س، 1999، ص 161)

✓ **مرحلة قاعدة الذهب:** منذ بداية القرن 19 ارتكزت الأنظمة النقدية في البلدان الصناعية على قاعدة الذهب واستمر إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه القاعدة تعمل عن طريق معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص (أوقية - ذهب 20,67 دولار أمريكي).

✓ **مرحلة قاعدة الصرف بالذهب:** نظراً للتطورات الحاصلة في التجارة الدولية والتي صاحبها تحركات للتدفقات النقدية والمالية بعد الحرب العالمية الأولى والتي تتطلب سيولة نقدية كافية وهو ما لم تستطع البنوك المركزية تحقيقه بالذهب وأدركت القوى النقدية العالمية حتمية إعادة النظام النقدي الدولي بإعادة الاعتبار للذهب ليصبح أساس المعاملات، تقوم هذه الآلية على خروج غير مباشر على نظام قاعدة الذهب حيث أن الوحدة النقدية غير قابلة للتحويل إلى ذهب ولكنها قابلة للتحويل إلى عملة

دولة أخرى مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالذهب، وبذلك تلعب دور وسيط بين وحدة النقد المتداولة وبين الذهب. (مدحت، ص، 1997، ص28)

✓ **نظام بريتون وودز** : كان نتيجة أحداث فترة الثلاثينيات من القرن العشرين (التقلبات التي مسّت أسعار صرف العملات، و تخفيضات الدول لأسعار صرف عملاتها تشجيعاً لصادراتها والتقليل من وارداتها دون النظر إلى اختلالات العلاقات الاقتصادية الدولية والتقييد الذي مس حركة التجارة الخارجية والتي تحولت من تجارة متعددة الأطراف إلى تجارة ثنائية) أدت إلى عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، ورأت أمريكا وبريطانيا العمل على بناء نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية لما بعد الحرب.

✓ **قاعدة التعويم المدار**: منذ سنة 1973 أصبح النظام النقدي الدولي يقوم على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف، حيث تقوم السلطات النقدية بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل، وهكذا قام صندوق النقد الدولي بإدخال تعديلات على اتفاقية إنشائه، وتم الاتفاق بيان بعض أحكام الصندوق أطلق عليه اتفاقية " جامايكا". والذي دخل حيز التنفيذ في 1978 بعد أن حصل على الأغلبية المطلوبة من مجموعة القوة التصويتية %60 من مجموع الدول الأعضاء في الصندوق. (فريد، أ، سهير، م، 2000، ص268)

2.1.ii الدولار العملة الدولية الرئيسية للنظام النقدي الدولي العالمي

يشتمل النظام النقدي كل أنواع النقود في الدولة كما تشمل جميع المؤسسات ذات السلطة والمسؤولية في خلق النقود وإعدامها إضافة إلى كل قوانين وتعليمات وإجراءات منظمة لعملية خلق النقود وإعدامها، وقد عرف تاريخياً عدة نظم نقدية مختلفة وهي:

- ✓ ارتباط بقاعدة الذهب الدولي خلال نهاية القرن 19 وبداية القرن 20
- ✓ نظام بريتون وودز واستمر من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات.
- ✓ نظام حرية الصرف الذي بني على نظام بريتون وودز (العصار، ر، الحلبي، ر، 2000، ص29).

و تم تسجيل في الموازين الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1946 - 1949 فائضا منتظما، راجع إلى الطلب الأوربي المتزايد على سلعها (مشروع مارشال)، وفي نهاية الأربعينات كانت

الدول الأوروبية في طريق الانتعاش الاقتصادي فبدأت فوائض أمريكا تتنافس وتحول فائض ميزان المدفوعات الإجمالي إلى عجز سنة 1951، حيث تسبب في بدء عهد وفرة الدولار الذي أدى إلى ازدهار الاقتصاد الأمريكي، أما بالنسبة للدول التي تزيد احتياطياتها من الدولار فيزيد النقد المتداول فيها ويظهر التضخم، ومن هنا أصبح الاقتصاد العالمي كله سوقاً للدولار الأمريكي، إلى أن تجاوزت الدولارات التي بحوزة الأجانب مخزن الذهب الأمريكي، عندما بدأت أسعار الذهب بالارتفاع في الأسواق نتيجة ارتفاع معدلات تحويل الدولار إلى ذهب ووصلت إلى حدود 40 دولار للأوقية الواحدة عام 1961 نتيجة عمليات الشراء المضاربي، فتدخلت الدول الصناعية في نهاية السنة للدفاع وحماية السعر الرسمي للذهب المحدد في إطار اتفاقية بريتون وودز ب 35 دولار للأوقية، فترجع انخفاض الدولار مقابل الذهب وانسحب المضاربون مؤقتاً. ولاستحالة تحويل جميع الدولارات التي بحوزة الجهات الرسمية الأجنبية إلى ذهب انتقل النظام من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار، وقد عمل بصفة عادية نظير وجود ثقة بأن قيمة تلك العملة من الذهب ستكون مضمونة. ومع تزايد الضغط على تنفيذ التزاماتها بتحويل الدولار إلى ذهب وعجز ميزان مدفوعاتها وانخفاض المخزون الذهبي الرسمي وذلك في سنة 1971، مما جعل الحكومة الأمريكية على اتخاذ القرار من نفس السنة يقضي بالتخلي عن التزامها بقبول تبديل دولارات الجهات الأجنبية الرسمية إلى ذهب، فكان ذلك بمثابة المؤشر إلى نهاية الأسس التي قام عليها النظام النقدي بريتون وودز وقاعدة الصرف بالذهب. (عبد الفضيل، م، 1978، ص 48)

3.1.11 الأورو العملة الأوروبية الموحدة

يتضح مما سبق أنه مع انهيار نظام بريتون وودز وإذ زادت معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفض الدولار بنسبة 10% في فيفري 1971 ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقد أوروبية مستقلة بدأت بالترتيبات التي سميت "الثعبان النقدي الأوروبي" ثم النظام النقدي الأوروبي الذي تبعه تقرير ديلور وأخيراً اتفاقية ماستريخت. (ملاك، و، 2001، ص 80)

2.11 واقع صراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي

في ظل الاختلالات النقدية التي شهدتها فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين سارعت الدول الأوروبية إلى إنشاء عملة موحدة أوروبية مكونة من سلة من العملات لمجموعة من الدول، لها وزنها في الاقتصاد العالمي بعكس الدولار الذي ظهر كعملة وطنية وقفز بسرعة إلى عملة دولية.

1.2.11 العوامل المؤثرة على استخدام الأورو والدولار كعملة دولية

شهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين اختلالات نقدية فسارعت الدول الأوروبية إلى إنشاء عملة موحدة أوروبية مكونة من سلة من العملات لمجموعة من الدول، لها وزنها في الاقتصاد العالمي بعكس الدولار الذي ظهر كعملة وطنية وقفز بسرعة إلى عملة دولية. (عبد العزيز، س، 2001، ص227)

➤ **العوامل المؤثرة في استخدام الدولار كعملة دولية:** هناك عدة عوامل يجب توافرها في العملة حتى

تستخدم دولياً وهي: (محمد عبد العزيز، س، 2001، ص227)

- توفر الثقة في قيمة العملة أي تمتع العملة بقيمة وسعر صرف مستقرين.
- توفر الثقة في الاستقرار السياسي للبلد المصدر للعملة (الو م أ) الأكثر استقراراً،
- الخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة من حيث الحجم الاقتصادي وحصته من التجارة الدولية، فكلما كان حجم التجارة أكبر كلما كان التعامل بالعملة كبيراً.
- توفير البلد المصدر للعملة على الأسواق المالية المتحررة والواسعة والعميقة أي حصوله على أدوات مالية متعددة. (تافلاس، ج ، 1998، ص 43)

➤ **العوامل المؤثرة على استخدام الأورو كعملة دولية:** هناك عدة عوامل ساهمت في استخدام

الأورو كعملة دولية نذكر منها:

- حجم الانفتاح الاقتصادي، حيث كلما كبر حجم الاقتصاد وزادت ديناميكيته، زاد التأثير الاقتصادي العالمي المحتمل.
- استقرار الأسعار وسعر الصرف، فكلما زاد استقرار الأسعار وسعر الصرف في الدولة المصدرة للعملة كلما انخفضت تكلفة مخاطر الأسواق المالية وارتفعت درجة الثقة .

3.11 تأثير تغيرات أسعار الصرف الاورو دولار على الاقتصاد العالمي

يمكن تأثير تقلبات أسعار الصرف الأورو دولار على الاقتصاد العالمي في مجموعة من المتغيرات كتأثير هذه التغيرات على أسعار النفط والذهب، على الدول المتقدمة و منه على الدول النامية حيث سنتطرق الى كل منها في هذا المطلب.

1.3.11 تأثير تغيرات أسعار الصرف الأورو دولار على أسعار النفط والذهب

❖ تأثير تغيرات أسعار الصرف الدولار أمام الأورو على أسعار النفط

الارتباط بين النفط والدولار من مسلمات الاقتصاد العالمي، لذا فأسواق النفط هي أهم المحركات الأساسية لأداء الاقتصادي الأمريكي، فالدول المستوردة للنفط تتعامل بالدولار، أما المصدرين يحتفظون باحتياجاتهم النقدية بالدولار، ومن ثم يتم استثمارها في الاقتصاد الأمريكي، كما أن بعض الدول ترتبط عملتها بشكل رئيسي، حيث معظم عملات دول الخليج ترتبط بالدولار بشكل رئيسي، الأمر الذي عرضها للضغوط وهذا أدى بشكل كبير إلى تراجع إيرادات هذه الدول نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى وعلى رأسها الأورو، وهو ما يؤدي إلى تراجع حجم استثمارات الدول النفطية بشكل كبير.

وطبقاً لهذا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في قيمة عملتها باعتماد مجموعة من الوسائل أهمها أسعار الفائدة لأنه سينعكس على أسعار السلع والخدمات العالمية المقيمة بالدولار وأولها النفط وهو ما يفسر طبيعة العلاقة بين التغير في سعر صرف الدولار وأسعار النفط، ولكون الدولار العملة الأولى في العالم، كما أنه لا خلاف على أن النفط هو السلعة الأهم والأكثر تداولاً على المستوى العالمي، و تعد هذه العلاقة عكسية فكلما انخفض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط. (عية،ع، 2009، ص14)

❖ تأثير تغيرات أسعار الصرف الدولار أمام الأورو على أسعار الذهب

هناك علاقة عكسية بين قيمة الدولار والذهب، كما تنطبق على كل السلع التجارية، مثل النفط فزيادة سعر الذهب تعكس انخفاض في قيمة الدولار والعكس. تتبع هذه العلاقة من حقيقة أن الذهب أحد أهم أدوات التحوط ضد مخاطر تغيرات معدل الصرف للعملات، حيث يمكن للمستثمرين والمتعاملين في سوق النقد الأجنبي شراء الذهب لتغطية المخاطر الناتجة من ضعف الدولار.

(باعجاجة،س، <https://www.okaz.com.sa/article/950129>)

من أكثر أشكال السيولة طلباً على المستوى العالمي في عملية تسوية المبادلات الاقتصادية هو الذهب وهو أفضل ثروة تجمعها الأمم بالرغم فقدانه دوره لانهييار الأنظمة النقدية للقرن الماضي، إلا أنه مازال قادراً على القيام بدوره كمنقذ دولي لأن قيمته ثابتة، خاصة كما أن العديد من دعاة إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي يلحون على ضرورة العودة إلى آلية الذهب لتنسيق عملات مختلف الدول، وتعتمد هذه الزيادة على الإنتاج الجديد من الذهب العالمي، وهذا لا يعني أن كل الذهب المنتج يضاف إلى الاحتياطي العالمي، فالواقع أن جزءاً كبيراً منه يكتنز بواسطة الأفراد. (معزوز، ل، 20، ص94)

2.3.11 تأثير تغيرات أسعار صرف الدولار والأورو على الدول المتقدمة

❖ تأثير تغيرات أسعار صرف الدولار على الدول المتقدمة

الدولار الأمريكي هو من محركات الاقتصاد العالمي، إلا أنه ومنذ مطلع الألفية شهد تقلبات أمام العملات الرئيسية، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال انتهاج سياسة الدولار الضعيف إلى زيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية وتقليل العجز المتراكم في ميزانها التجاري مما يعني تقليل المديونية الخارجية وزيادة فرص العمل لجذب المستثمرين الأجانب إلى سوق رأس المال، إلا أن هذه السياسة وإن كانت تحقق للولايات المتحدة منافع فهي تعود عليها بمساوئ أيضاً، فانخفاض الدولار يعني ارتفاع كلفة الواردات فتصبح أعلى مما قد يؤدي إلى حدوث تضخم، فضلا عن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة وتسرب رأس المال إلى الخارج وتراجع أسعار السندات و الأسهم. و إذا كانت الدول الأوروبية واليابان يستفيدان من تراجع الدولار الذي يساهم في خفض كلفة النفط وزيادة الثقة في الأورو بالنسبة للدول الأوروبية، إلا أن ارتفاع الأورو أمام الدولار يضعف القدرة التنافسية للصادرات الأوروبية في الأسواق العالمية. ويمتد تأثير الدولار المنخفض على الاقتصاد الياباني، فارتفاع الين يرفع سعر البضائع اليابانية دولياً و هذا من شأنه الإضرار باليابان فتصبح صادراتها أعلى سعراً و أقل قدرة على المنافسة. (موري، س، 2009، ص135)

❖ تأثير تغيرات الأورو على اقتصاديات الدول المتقدمة:

أحدث الدور الذي يلعبه اليورو تخوف لدى الأمريكيين حيث أن 50% من الصادرات العالمية تتم بالدولار مقابل 35% باليورو والباقي بالعملات المعروفة كالين والجنيه الأسترليني، إلى جانب أكثر

من 60% من احتياطات العملة الصعبة بالدولار مقابل 20% من اليورو وعلى هذا الأساس سيكون هناك تأثير إيجابي وسلبى خاصة على المدى المتوسط والطويل، ومن المرجح أن يزداد تأثير اليورو على حركة التجارة الدولية لأنه سوف يؤدي إلى تحويل التجارة داخل الإتحاد الأوربي بتسعير صادراتها باليورو وتصديرها على أساس قبول اليورو لتسوية أسعارها بدلاً من الدولار المستخدم حالياً بين الدول الأوربية، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو وخاصة من طرف الدول التي تعتبر الإتحاد الأوربي شريكها الأول مثل دول شرق آسيا والدول العربية وفي نفس الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى اليورو، ولتسديد أسعار وارداتها من الإتحاد الأوربي إلى لجوؤها إلى تسعير صادراتها إلى الإتحاد الأوربي باليورو أو إلى تكوين احتياطات باليورو أو الى الحصول على قروض باليورو، وهذا ما سيؤثر على الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية.

حيث يشير معهد الدراسات الاقتصادية بألمانيا إلى أن نصيب اليورو من حجم الودائع العالمية سوف يصل إلى حوالي 30% بدلاً من نسبة 14% التي كانت تمثلها عملات الدول الأوربية، وأن ذلك سيتم على حساب تراجع نصيب الدولار بنسبة 10% كما تمثل الديون الدولية 30.4% من مجموع الديون. (زيدان، م، ادريس، ا، 2005، ص 08)

3.3.11 تأثير تغيرات الأورو دولار على الدول النامية

❖ تأثير تغيرات الدولار على الدول النامية:

ان تقلبات الدولار تعكس آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية، والتي يمكن أن يكون مداها كبيراً وخطيراً على هذه الدول، كلما كان مدى ارتباطها بالدولار أكبر خاصة وأن الدولار أصبح العملة التي يركز عليها النظام النقدي الدولي ككل، وبالتالي تأثر دول العالم سلباً نتيجة ذلك، بالخصوص الدول النامية التي تتأثر بصورة تفوق غيرها وذلك بحكم تبعيتها الشديدة للدول الرأسمالية، وتأثرها كبير نتيجة هذه التبعية حيث أن حصيلة صادراتها مقومة بالدولار وانخفضت نتيجة التضخم المستمر والذي يرتبط بانخفاض القدرة الشرائية لهذه الحصيلة، كما أن كلفة وارداتها أخذت تتصاعد بشكل كبير.

لأن الوضع الحالي للدولار الأمريكي أدى إلى انخفاض قيمة عملات دول الخليج مقابل العملات الرئيسية الأخرى فقامت هذه الدول بفك الارتباط بين الدولار وعملاتها ، حيث انخفضت قيم عملات دول مجلس

التعاون الخليجي فعليا بنسبة % 12.5 بين عامي 2003 و 2006 ، وارتفع معدل التضخم في هذه الدول وانخفضت القيمة الحقيقية لعوائدها النفطية إضافة إلى تآكل احتياطاتها الرسمية بالدولار، أما بالنسبة للدول الغير نفطية فانخفاض الدولار يؤدي إلى زيادة كلفة ديونها المقومة بالعملات التي ارتفعت قيمتها مقابل الدولار، إضافة إلى زيادة كلفة السلع الرأسمالية والاستهلاكية المستوردة من منطقة الأورو وارتفاع تكاليف الاستثمار وزيادة حدة التضخم المستورد. (خلف، ف، 2004، ص 138)

❖ تأثير تقلبات الأورو على اقتصاديات الدول النامية

على غرار باقي اقتصاديات العالم، فالدول النامية ليست بمنأى عن التأثيرات التي تحدثها تقلبات أسعار صرف الأورو انخفاضاً وارتفاعاً، فقد تشهد اقتصاداتها تأثيراً أكثر حدة من غيرها مع التركيز على اقتصاديات الدول العربية التي بات الأورو يشكل بالنسبة لاقتصاداتها هاجساً متزايداً.

III. الدراسات السابقة

III.1 الدراسات السابقة على الدول النامية

❖ دراسة (عطا المولي عباس، م، 2003): بعنوان: "سياسات سعر الصرف وأثرها علي الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990-2001)

هدفت هذه الدراسة الى توضيح أهمية سياسات سعر الصرف ومدى فعاليتها المطبقة في الفترة 1990-2001، طبقت الدراسة منهج التحليل الإحصائي لتحديد العلاقة بين سعر الصرف وبقية المؤشرات الاقتصادية. بينما الدراسة الحالية هدفت الى تبيان أثر سعر الصرف الاورو و الدولار على الاقتصاد الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات سعر الصرف تلعب دوراً هاماً ومقدراً في الاقتصاد، ومنه السياسات التحكيمية تعيق النمو لأنها تقيد الاقتصاد، أما سياسات التحرير فتساعد على الاستثمار وتدفق رأس المال الأجنبي مما يساعد على تدفق النقد الأجنبي وبالتالي استقرار سعر الصرف.

❖ دراسة (راقي، ح، 2015): بعنوان: "أثر دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية "

هدفت الدراسة إلى توضيح الآثار الاقتصادية لتغيرات وتقلبات سعر الصرف الاسمي على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد السوري خلال الفترة (1990-2010) وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعتها تأثيرها عليه، على خلاف دراستنا التي هدفت الى دراسة تقلبات سعر الصرف الاورو و الدولار وأثرها على الاقتصاد الجزائري، و تم استخدام برنامج eviews الإحصائي في دراسة العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وذلك بالاستعانة بمعاملات الانحدار الذاتي. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين التغيرات والتقلبات في سعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات ومعدلات التضخم ومؤشر الاستقرار الاقتصادي معظم فترات الدراسة، ووجود علاقة طردية بين تلك التغيرات والتقلبات في سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال معظم سنوات الدراسة وتناوبت العلاقة بين طردية وعكسية بالنسبة للواردات.

❖ دراسة (جبار، م، 2016): بعنوان: "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية -دراسة

إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة و النامية خلال السداسي الأول من سنة 2015

هدفت هذه الدراسة الى معالجة مسألة تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها على الأسواق المالية. تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد، و النموذج اللوغاريتمي، وعلى عكس الاعتقاد السائد، أظهرت الاختبارات أن العملات العربية المكونة للعينة قد تميزت بالاستقرار شبه التام لمعظمها خلال فترة الدراسة، الأمر الذي جعلها مستقلة عن تطور الأسواق المالية العربية في أغلب الحالات، وبالتالي لم يكن لها أي تأثير يذكر على تلك الأسواق. لقد تزامن ذلك مع انهيار سعر البترول وتراجع اليورو أمام الدولار وكذا الاضطرابات السائدة في المنطقة خلال السداسي الأول من سنة 2015، وتوصلت الدراسة الى أن هناك تأثيراً أقوى للعملات الرئيسية في العالم، أي الدولار واليورو، على الأسواق المالية العالمية.

❖ دراسة (البشير على الأسطى، ز، 2020): بعنوان: "أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة الواردات

في ليبيا خلال الفترة 1990-2016"

هدفت هذه الدراسة الى تبيان أثر سعر الصرف على الواردات في ليبيا خلال الفترة من 1990-2016م، على اختلاف دراستنا هذه التي حاولنا فيها ابراز أثر تقلبات سعر الصرف الاورو دولار على الاقتصاد الجزائري، واعتمدت الدراسة على منهجية قياسية بإتباع نموذج قياسي لقياس العلاقة بين سعر الصرف وحجم الواردات وكميتها، تم استخدام عدة طرائق ونماذج واختبارات قياسية والمتمثلة في طريقة المربعات الصغرى ونموذج تصحيح الخطأ لجوهانسون واختبار السببية لجرانجر. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين الواردات وسعر الصرف توافق مع عدة دراسات سابقة. ووجود علاقة طردية وقوية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طردية وقوية بين قيمة الدينار الليبي في السوق العالمية والطلب على الواردات ووجود علاقة عكسية بين معامل التضخم والواردات من السلع والخدمات.

❖ دراسة (عثمان محمد، ف، 2022): بعنوان: "أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوداني باستخدام نموذج تحليل الانحدار الذاتي (VAR)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوداني بدراسة علي بعض المتغيرات الاقتصادية في الفترة من 1992 إلى 2019 باستخدام نموذج تحليل الانحدار الذاتي (VAR) واتباع المنهج الوصفي التاريخي والتحليل الإحصائي والأسلوب القياسي لتوضيح نموذج الدراسة وتوصلت الى أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم وهناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وهناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

2.III الدراسات السابقة على الدول المتطورة

❖ دراسة (Marilyne,H, Bourdon, J,2011): بعنوان:

" L'impact de la volatilité des taux de change et de la volatilité sur les flux commerciaux en Chine, dans la zone euro et aux États-Unis dans deux secteurs, à savoir l'agriculture et la fabrication et l'exploitation minière."

❖ هدفت هذه الدراسة الى توضيح تأثير تقلب سعر الصرف وتقلباتها على التدفقات التجارية في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة في قطاعين هما الزراعة والتصنيع التعدين. انتهجت الدراسة المنهج التحليلي، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن لتقلبات الصرف على التدفقات التجارية تأثير سلبي على التجارة الدولية في كل من قطاعي الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة ولكن لا تفسر في مجملها

بحث الاختلال التجارية في البلدان الثلاثة كما أن نتائج الدراسة القياسية توصلت إلى أن تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات اكبر من تأثيره على الواردات في مدى الطويل في جميع القطاعات

❖ دراسة: (C, Thibault, 2012): بعنوان:

"Crises financières et fondamentaux macroéconomiques: une relation ambivalente"

هدفت هذه الدراسة الى الاجابة على إشكالية تأثير عدوى الأزمات المالية على تدهور أسس الاقتصاد الكلي في الاقتصاديات الصاعدة، وذلك من خلال الاهتمام بأهم مكونات الأزمات المالية، وتم إجراء العديد من الدراسات تشرح حدوث مثل هذه الظواهر بشكل رئيسي في دول مثل كوريا الجنوبية والبرازيل ووسط البلاد وأوروبا الشرقية، لتأثير العدوى المالية على أساسيات الاقتصاد الكلي والأساسيات المالية الكلية والتدهور في البلدان الناشئة التي اعتبرت في البداية على أنها "قوية"، والجواب مرتبط مع تحديد المكونات الرئيسية للأزمات المالية.

❖ دراسة: (أبو دراز، س، 2014): بعنوان: "تقلبات أسعار الصرف (الدولار، الين و اليورو) و تأثيراتها على اختيار أنظمة أسعار الصرف المناسبة في المناسبة في الاقتصاديات الصاعدة. مع دراسة حالة دول أمريكا اللاتينية .

هدفت هذه الدراسة الى توضيح العلاقة الموجودة بين توجهات السياسة النقدية وتقلبات أسعار الصرف في دول أمريكا اللاتينية، وحاولت هذه الدراسة إيجاد المتغير الذي يؤثر على توجهات اختيار نظام الصرف المناسب في دول أمريكا اللاتينية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، و قد توصلت الى أن اختيارات أنظمة الصرف في اقتصاديات المنطقة، يتأثر بتوجهات السياسات النقدية وتقلبات أسعار الصرف في دول مجموعة الثلاثة، بالإضافة إلى أهداف السياسة النقدية الداخلية لدول المنطقة.

❖ دراسة: (بكري، ع، و اخرون، 2020): بعنوان: "تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط الخام في السوق العالمية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي وسعر النفط الخام في السوق العالمية من خلال الاعتماد على الإحصائيات المتعلقة بأسعار نفط غرب تكساس وتطورات أسعار صرف الدولار الأمريكي خلال فترة الأزمة الصحية العالمية الحالية جائحة الكورونا وتأثيرها على تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، اعتمد الباحث على ثلاث مناهج في هذه الدراسة: المنهج التاريخي، الوصفي و التحليلي. و توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين أسعار صرف الدولار الأمريكي وأسعار النفط الخام علاقة عكسية غالباً، فارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي تؤدي الى انخفاض أسعار النفط الخام غرب تكساس، وأحياناً قد تكون العلاقة بينهما هي علاقة طردية في أحيان نادرة، وذلك لأن المستثمرين في حال انخفاض أسعار النفط الخام يتوجهون للاستثمار في أسعار صرف الدولار باعتباره ملاذاً آمناً في مثل هذه الظروف.

❖ دراسة: (قصري، م، روابح، ع، 2022): بعنوان: "دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف لليورو مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الاتحاد الأوروبي الى الولايات المتحدة خلال الفترة 2000-2018".

هدفت هذه الدراسة الى توضيح وتحديد أثر تقلبات سعر الصرف الاسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الاتحاد الأوروبي الى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2000-2018) ، تم استخدام نموذج الانحدار البسيط بالاعتماد على برنامج Econometrics - Eviews09. أما دراستنا فقد أضافت كل من صادرات و واردات البلد أي على الاقتصاد الجزائري ككل.

و قد توصلت الدراسة الى نتيجة أساسية مفادها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الاسمي لليورو مقابل الدولار الأمريكي وصادرات الاتحاد الأوروبي الى الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة.

3.iii الدراسات السابقة على الجزائر

❖ دراسة (بوعتروس، ع، قارة، م، 2007): بعنوان: "اثر تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"

هدفت هذه الدراسة الى ابراز أثر تقلب سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، و اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لتتوصل إلى أن التحسن الذي عرفه الأورو مقابل الدولار الأمريكي على مستوى أسواق المال الدولية انبثق عنه تأثيرات ليس فقط على الاقتصاديات الأوروبية ذاتها بل على الشركاء الاقتصاديين لدول الاتحاد الأوروبي ومنها الجزائر - الذي تعتمد في تقييم ديونها وكافة معاملاتها المالية والتجارية على العملتين معا، مما استدعى ضرورة بحث قضية تحسن سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، وما لها من أثار على الاقتصاد الجزائري.

❖ دراسة (بشيشي، و، 2009) بعنوان: "اثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري":

هدفت هذه الدراسة الى تبين أثر تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي، خلصت هذه الدراسة الى أن التغير في سعر الصرف يكلف الاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة، خاصة على مستوى الميزان التجاري، اذا أغلب صادرات الجزائر تتمثل في المحروقات من نفط و غاز، و التي تقوم بالدولار، في حين يتم تقييم أغلب الواردات بالأورو كونها متأتية من دول الاتحاد الأوروبي، الا أن ارتفاع سعر البترول في الأونة الأخيرة كان له بالغ الأثر في تغطية هذه الخسائر الناتجة عن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

❖ دراسة (زيان، ب، 2013): بعنوان: "تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة الى معالجة إشكالية العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي الذي يركز على الوصف و التحليل لمختلف الظواهر المدروسة.

و قد توصلت الدراسة إلى انه يتجلى أثر الدولار على التجارة الخارجية أساسا في أزمة 1989، إذ أن تدهور قيمة الدولار وانخفاض أسعار البترول كان لهما اثر سلبي مباشر على الاقتصاد الجزائري بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، إذ انخفضت كل من الصادرات والواردات بشكل كبير، وارتفع

الدولار أمام الأورو يؤدي إلى زيادة مداخيل الجزائر، فالدولار عملة إيرادات الجزائر والأورو عملة نفقاتها.

❖ دراسة (شعباني، ه، 2015): بعنوان: " أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2000 - 2012"

هدفت هذه الدراسة الى تبيان أثر تغيرات سعر الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى الميزان التجاري بصفة خاصة.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي الذي يركز على الوصف و التحليل لمختلف الظواهر المدروسة. وكما يعتبر الدولار والأورو من بين العملات الارتكازية للنظام النقدي الدولي والاقتصاد العالمي ككل، من خلال التقلبات التي تحدث بين العملتين التي تؤثر على الصادرات و الواردات الجزائرية، و خاصة أن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي، وتدفع قيمة أغلب وارداتها بالأورو مما تتحمل تكلفة الفارق بين العملات خاصة في حالة انخفاض الدولار أمام الأورو.

❖ دراسة (حمود، م، قليل، م، 2017): بعنوان: " تقلبات أسعار صرف الأورو دولار وأثرها على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر سعر الصرف الأورو مقابل الدولار على الميزان التجاري والتضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2015، جمعت هذه الدراسة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي و المنهج التحليلي الذي يركز على الوصف و التحليل لمختلف الظواهر المدروسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كل من التضخم والميزان التجاري والمديونية الخارجية للجزائر تتأثر بتقلبات سعر الصرف الأورو و دولار، فأى ارتفاع في سعر الصرف الأورو مقابل الدولار ينتج عنه آثار سلبية على هذه المتغيرات بارتفاع معدل التضخم واختال التوازن في الميزان التجاري وارتفاع قيمة المديونية الخارجية التي في معظمها مقيمة بالأورو، أما الحالة المعاكسة ، أي ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الأورو فلها انعكاسات ايجابية على هذه المتغيرات وبالتالي انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الجزائري.

خلاصة:

أصبح للدولار الأمريكي مكانة مهمة في النظام النقدي العالمي منذ اتفاقية بريتون وودز، لجعله عملة دولية لا تستطيع منافسة الذهب، وبسبب القوة العسكرية وقوة وحجم الاقتصاد الأمريكي، حتى بعد انهيار الاتفاقية لا يزال الدولار الأمريكي يحتفظ بمكانته كعملة دولية وعملة احتياطية، لذلك التغييرات في النظام النقدي مرتبطة بشكل مباشر بالدولار الأمريكي.

و قد تضطر أمريكا إلى اتخاذ إجراءات لخدمة نفسها على حساب الدول الأخرى، الأمر الذي دفع الدول الأوروبية منذ الستينيات إلى السعي إلى التخلص من هذه التبعية و تحريرها من هيمنة الدولار وفي فترة زمنية قصيرة ، أصبح اليورو منافسًا للدولار الأمريكي في المعاملات المالية والتجارية العالمية بسبب النقل الاقتصادي الذي يتمتع به الاقتصاد الأوروبي و خلاصة القول فإن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو كان له تأثير متعدد الأوجه على اقتصاديات بعض الدول بما في ذلك الجزائر، خاصة في شروط التجارة الخارجية واحتياطيات النقد الأجنبي.

وسيتم مناقشة ذلك في الفصل الموالي من خلال دراسة تأثير تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية و القياسية لتقلبات

سعر الصرف الأورو دولار على

الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

أثرت تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و على الميزان التجاري بصفة خاصة، نتيجة لاعتماد الجزائر في صادراتها على الدولار الأمريكي و على الأورو في مجال الواردات بنسبة كبيرة على، حيث أن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار، يكبد الجزائر خسائر فادحة.

ولذا كان من أولويات الجزائر اتخاذ عدة إجراءات وتدابير للحد من هذه الآثار السلبية لتغيرات أسعار الصرف، و من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسة كالتالي:

- I. تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر
- II. الإجراءات و التدابير اللازمة للحد من الخسائر الناتجة عن التقلبات العالمية لأسعار الصرف
- III. الدراسة القياسية

1. تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر

1.1 الميزان التجاري وبعض المؤشرات النقدية والمالية خلال الفترة 2013-2021

1.1.1 الميزان التجاري خلال الفترة 2013-2021

الميزان التجاري يمثل الصادرات مطروحاً منها الواردات، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية: (مشهور، ه، 2008، ص 9)

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{اجمالي الصادرات} - \text{اجمالي الواردات}$$

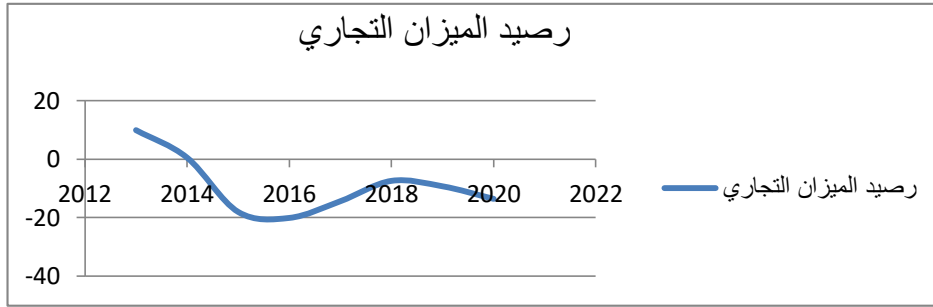
والميزان التجاري الجزائري يتميز بالتبعية الكبيرة للصادرات والملاحظ خلال فترة الدراسة أن الميزان التجاري عرف رصيماً سالبا والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-01): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2013-2021.

السنوات	الواردات	الصادرات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %	الوحدة مليون دولار
2013	-54,987	64,867	9.880	-118%	
2014	-59,670	60,129	0.459	-101%	
2015	-52,649	34,565	-18.083	-66%	
2016	-49,437	29,309	-20.128	-59%	
2017	-48,981	34,569	-14.412	-71%	
2018	-48,573	41,115	-7,458	-85%	
2019	-44,632	35,312	-9,320	-79%	
2020	-35,547	21,925	-13,622	-62%	
2021	-37,464	38,558	1,094	103%	

المصدر: <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation>

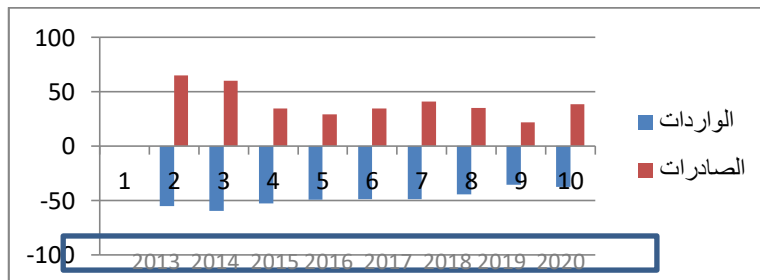
الشكل رقم (2-01): منحنى تطور الميزان التجاري الجزائري 2013-2021



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-01)

من خلال الجدول رقم (2-01) نلاحظ تسجيل فائض تجاري معتبر وصل الى 9.880 مليون دولار 2013 وعرفت أسعار البترول في هذه السنة ارتفاعا مقارنة بالسنوات السابقة كما ساهم استقرار الواردات في ذلك التحسن. الا أن هذا الرصيد انخفض في السنة التالية ليصل الى 0.459 مليون دولار عام 2014 و استمر في هذا الانخفاض في السنوات التالية ليصل -18.083 مليون دولار 2015، و-20.128 مليون دولار سنة 2016، يرجع الى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط و انخفاض حجم صادرات المحروقات، وحقق الميزان التجاري ارتفاع ملحوظ في سنة 2017 فيبلغ -7,458 مليون دولار، و -9,320 مليون دولار سنة 2019، ووصل رصيد الميزان التجاري الحد الأدنى له خلال فترة الدراسة ليصل الى -13,622 مليون دولار عام 2020 و هذا راجع الى تأثير جائحة كورونا، وعلى عكس سنة 2021 التي حقق فيها الميزان التجاري فائضا متزايدا حيث وصل الى حوالي 1,094 مليون دولار و هي قيمة معتبرة، أما عن معدل التغطية فبلغ 103%، و الى جانب هذا نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت بها الصادرات مقارنة بالفترة محل الدراسة.

الشكل رقم (2-02): تطور الصادرات والواردات في الجزائر 2013-2021.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-01)

من خلال الشكل رقم (2-02) نلاحظ أنه على خلاف الصادرات التي هي في تزايد فان الواردات خلال فترة الدراسة في حالة سالبة وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط فضلا عن السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر خلال هذه الفترة و التي تم الاعتماد فيها على زيادة حجم الواردات، وتجدر الاشارة الى أن سنة 2020 شهدت أدنى قيمة لكل من الواردات والصادرات حيث بلغت قيمتهما -35,547 و -13,622 مليون دولار بالترتيب وذلك على خلفية تراجع احتياطات الصرف الأجنبي نتيجة انهيار أسعار النفط ، وهو ما فرض على بنك الجزائر إتخاذ مجلة من التدابير لاحتواء تزايد الواردات والمتمثلة في:

- تشديد متطلبات التحديد، من طرف البنوك للوضع المالية للمستورد عند توطين عملية الإستيراد؛
- تخفيض المعيار الاحترازي لمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة الى أصولها الخاصة، والذي انتقل من 2 إلى 1 ، أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول؛
- تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

وعلى عكس سنة 2021 فقد فاقت نسبة الصادرات الواردات مما أدى الى حدوث فائض في الميزان التجاري، حيث حققت الجزائر فائضاً تجارياً قدر بـ 1,094 مليون دولار. إن الفائض الذي حققه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، حيث يعاني هذا الأخير من العديد من المشاكل، فجل مداخيل التجارة الخارجية مصدرها الدائم هو صادرات المحروقات التي تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات العالمية أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات لا تزال مساهمتها ضعيفة.

2.1.1 تطور بعض المؤشرات النقدية والمالية

حققت الجزائر تقدماً في مجال تحسين مؤشرات النقدية المالية، ومن المتوقع أن تبلغ الجزائر جميع الأهداف الإنمائية في الألفية الجديدة في ظل هذه الظروف المواتية.

1.2.1.1 معدل التضخم في الجزائر

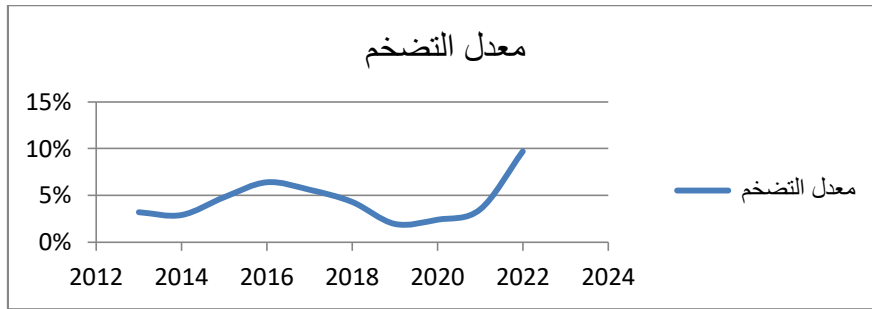
ورغم المجهودات المتواصلة لبنك الجزائر في مجال استرجاع فائض السيولة البنكية يبقى التضخم في ارتفاع، ويعود ذلك لضغوط التضخمية وفي جزء كبير منها إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة ومن خلال الجدول التالي يتبين لنا ذلك:

الجدول رقم (2-02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2021.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	3,2	2,9	4,8	6,4	5,6	4,3	1,95	2,4	3,5

المصدر: بنك الجزائر

الشكل رقم (2-03): منحنى معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2021



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-02)

من خلال معطيات الجدول رقم (2-02) و الشكل (2-03) نلاحظ في سنتي 2013 و 2014 انخفاض معدل التضخم إلى 3,2% في 2,9% على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في 2013 بنسبة 3,5% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012. وعقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4,8% في 2015 ثم 6,4% في 2016، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة....)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، أما خلال الفترة (2017-2019)، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية بـ 8,38% و 11,10% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4,3% في سنة 2018 مقابل 5,6% في سنة 2017، ليبلغ 1,95% في سنة 2019، ويرجع هذا الإنخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية لتقلبات سعر الصرف الأورو دولار على الاقتصاد الجزائري

أما خلال الفترة (2020-2021) فقد شهد معدل التضخم ارتفاع معتبر حيث بلغ 2.4% و 3.5% على التوالي وهذا نتيجة تظافر ظاهرتان لدفع الأسعار الى الارتفاع، فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قواي ولاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى، تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولاسيما الحبوب ومنتجات الألبان، التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة.

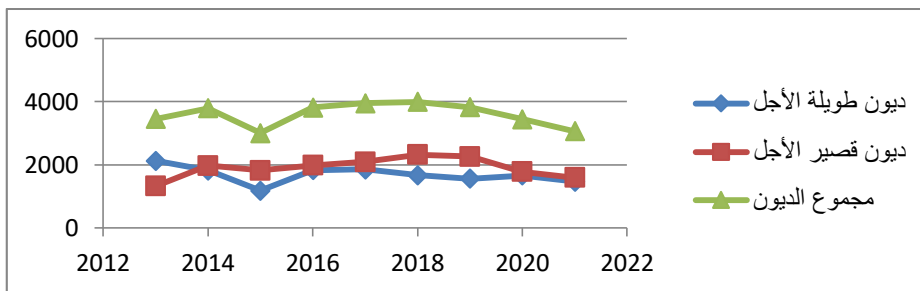
2.2.1.1 تطور الديون الخارجية للجزائر الفترة 2013-2021

الجدول رقم (2-03): تطور الديون الخارجية للجزائر الفترة 2013-2021

السنوات	ديون طويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	مجموع الديون
2013	2130,25	1328,11	3458,36
2014	1821,23	1975,14	3796,37
2015	1180,17	1823,25	3003,42
2016	1831,98	1985,73	3817,71
2017	1857,68	2096,47	3954,15
2018	1673,59	2319,11	3992,7
2019	1565,79	2264,08	3829,87
2020	1665,44	1783,94	3449,38
2021	1473,31	1597,09	3070,4

المصدر: بنك الجزائر

الشكل رقم (2-04): منحنيات تطور الديون الخارجية للجزائر الفترة 2013-2021



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-03)

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية لتقلبات سعر الصرف الأورو دولار على الاقتصاد الجزائري

من خلال الشكل رقم (2-04) نلاحظ أن المديونية الخارجية سجلت 3458,36 مليون دولار في عام 2013 ثم استمر هذا الارتفاع الى غاية السنة الموالية 2014 و يمكن ارجاع هذا الارتفاع لانخفاض أسعار المحروقات و كذا الى انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل العملات الأخرى، و بعد ذلك عرفت المديونية الخارجية على المديين المتوسط والطويل اتجاها نزوليا حيث تراجعت حتى بلغت 3003,42 مليون دولار عام 2015. أما خلال الفترة (2016-2018) فقد شهدت المديونية ارتفاع مسمر و طفيف راجع الى انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل العملات الأخرى، و من ثم بدأت الديون الخارجية بالانخفاض تدريجيا منذ سنة 2019 الى غاية سنة 2021 و قدر ب 3070,4 مليون دولار و هذا راجع أساسا الى ارتفاع أسعار المحروقات الذي ساهم في تسديد الديون الخارجية.

3.2.1.1 تطور احتياطي الصرف للجزائر الفترة 2013-2021

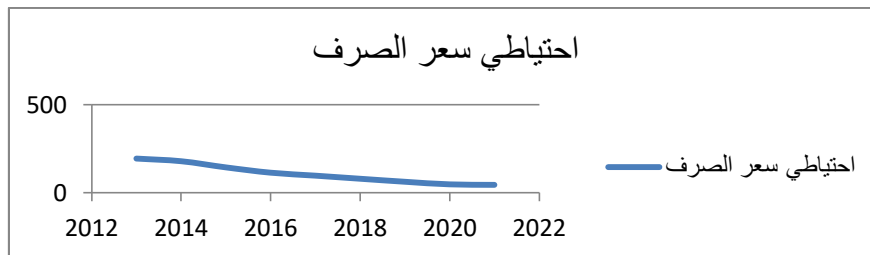
غالبا ما تأخذ للجزائر بعين الاعتبار عدد شهور الواردات كأساس لتكوين الاحتياطات، باعتبار الجزائر مستوردة أصيلة، وغالبية وارداتها من السلع الأساسية كالحبوب والزيوت والمنتجات الغذائية الأخرى، وهو ما يتطلب الاعتماد بالمصادر الاحتياطية لتغطية الواردات حال حدوث الأزمات، و الجدول رقم (2-04) يوضح معدل تغطية الواردات في الجزائر خلال الفترة 2013/2018:

الجدول رقم (2-04): تطور احتياطي الصرف للجزائر الفترة 2013-2021

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
احتياطي سعر الصرف	194,01	178,94	144,13	114,14	97,33	79,9	62,76	48,17	45,3

المصدر: بنك الجزائر

الشكل رقم (2-05): منحنى تطور احتياطي الصرف للجزائر الفترة 2013-2021



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-04)

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية لتقلبات سعر الصرف الأورو دولار على الاقتصاد الجزائري

من خلال الجدول رقم (2-04) نلاحظ أن أشهر التغطية المسجلة تجاوزت بكثير هذا المؤشر، فبلغ أكثر من 28 شهرا من التغطية سنة 2018، رغم أن هذا المعدل كان أكبر بكثير خلال السنوات السابقة لسنة 2014، حيث أن التراجع الملحوظ لهذا المعدل بداية من سنة 2014 تزامن مع التراجع الحر لأسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تواصل هذا الانخفاض الى غاية نهاية الفترة الدراسية 2021 و قد بلغ 45,3 مليون دولار في حين كان في سنة 2013 بلغ 194,01 مليون دولار.

2.1 تطور سعر الصرف الدينار الجزائري الفترة 2013-2021

إن تطور حالة ميزان المدفوعات مكن من تراكم احتياطات الصرف و كان هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري حيث ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ثبت نسبياً جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى الصرف البيئي وكذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك المعدلات السائد لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

ويمكن ايضاح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو من خلال الجدول التالي:

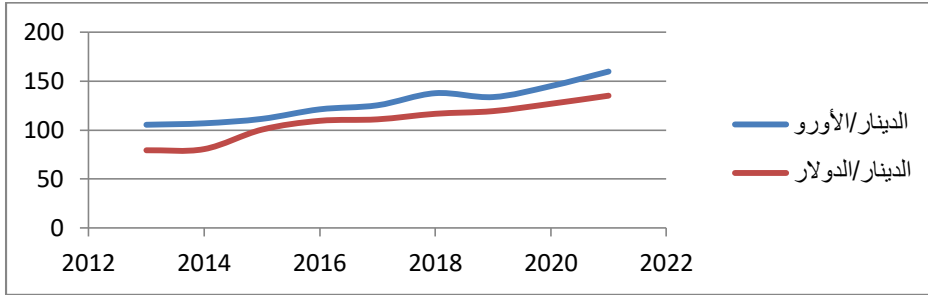
الجدول رقم (2-05): تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار خلال الفترة 2013-2021

السنة	الدينار/الأورو	الدينار/الدولار
2013	105,4374	79,3809
2014	106,9064	80,5606
2015	111,4418	100,4641
2016	121,1766	109,4654
2017	125,3231	110,961
2018	137,6864	116,6169
2019	133,7058	119,3606
2020	144,8804	126,8288
2021	159,7558	135,1064

المصدر: بنك الجزائر

الشكل رقم (2-06): منحى تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار خلال الفترة 2013-2021

2021



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-05)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ تدهور في قيمة صرف الدينار مقابل كل من الدولار و الأورو وذلك بداية من سنة 2013 ، ويستمر في هذا التدهور ليسجل أدنى قيمة لسعر الصرف سنة 2021 بقيمة 135,11دينار/ دولار، راجع ذلك إلى تبادل العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى الدينار بشكل آلي وتبعاً لظروف العرض والطلب.

3.1 أثر انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

للكشف عن أثر تقلبات الدولار أمام الأورو على الاقتصاد الجزائري تستدعي الضرورة الإطلاع على الجوانب الحساسة التي تتفاعل مع التغيرات الحاصلة على مستوى قيمة الدولار والأورو، وتتمثل هذه الجوانب في الصادرات الواردات المديونية الخارجية واحتياطي الصرف.

1.3.1 تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري

يمكن معرفة تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو في الميزان التجاري من خلال:

1.1.3.1 تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الصادرات الجزائرية

باعتبار قطاع الصادرات الجزائرية يعتمد بصفة كلية على قطاع المحروقات الذي يسعر بالدولار الأمريكي، يمكن القول أنه ليس هناك تأثير للأورو على الصادرات الجزائرية، ومع ارتباط الاقتصاد الجزائري عضواً بالتجارة الخارجية بمعدلات نسب مطلقة، والأكثر تأثر بالارتفاع المستمر للعملة الأوربية

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية لتقلبات سعر الصرف الأورو دولار على الاقتصاد الجزائري

مقارنة بالعملة الأمريكية للدولار وبالتالي هذا يحد من ارتفاع القدرة الشرائية لعائدات الجزائر النفطية التي تسعى بالدولار الأمريكي، وحتى تكون دراسة أكثر دقة سنحاول من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-06): تطور الصادرات في قطاع المحروقات في الجزائر بالأورو دولار خلال الفترة 2013-2021 (الوحدة دولار/أورو)

السنوات	قيمة صادرات قطاع المحروقات بالدولار	سعر صرف دولار/أورو	قيمة صادرات قطاع المحروقات بالأورو
2013	64,867	1,328246467	86,159
2014	60,129	1,327030831	79,793
2015	34,565	1,109269878	38,342
2016	29,309	1,106985404	32,445
2017	34,569	1,129433765	39,043
2018	41,115	1,180672784	48,543
2019	35,312	1,120183712	39,556
2020	21,925	1,142330449	25,046
2021	38,558	1,182444355	45,593

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (2-06) في سنة 2013 سجلت قيمة الصادرات من المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 64,867 مليون دولار في حين بلغت خلال نفس السنة ما قيمته 86,159 مليون يورو، و بدأت بالانخفاض حتى سنة 2019 سجلت قيمة الصادرات من المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 35,312 مليون دولار أي ما يقابل 39,556 مليون يورو و هذا راجع الى أزمة كورونا و استمرت في الانخفاض لسنتين تزامنا مع الأزمة العالمية لكورونا، و في سنة 2021 ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات ارتفاع طفيف وما يمكن ملاحظته مما سبق هو إنخفاض قيمة الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الأورو بسبب التراجع الذي يشهده الدولار أمام الأورو ويتضح لنا أن الدولار الأمريكي في انخفاض مستمر أمام الأورو المنافس القوي فإذا كانت أسعار البترول مرتفعة تساعد الجزائر على تحمل الخسارة المتأتية من هذا الانخفاض إلا أنها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار صرف الدولار، ولذلك فإن تغيير الموردين والتقليل من الاستيراد من المنطقة الأوربية هو أمر وارد بالتحول إلى الأسواق الآسيوية وأسواق الدولار مثل كندا وأمريكا اللاتينية وهذا التغيير سيكون له تكاليف إضافية لبعده عن

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية لتقلبات سعر الصرف الأورو دولار على الاقتصاد الجزائري

الجزائر وكذلك لارتباط الجزائر باتفاقيات الشراكة الاتحاد الأوربي منذ 2005 والتي يلزمها لإقامة علاقات تجارية مع الاتحاد الأوربي إذ علمنا أن الدولار الأمريكي قد فقد خلال السنوات الماضية ربع قيمته أمام اليورو ويمكن أن تتصور الخسارة التي تتحملها الجزائر .

2.1.3.1 تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الواردات الجزائرية

تعتبر الجزائر من زبائن الإتحاد الأوربي لأنها تؤمن غالبية وارداتها من الدول الأوربية كما أن قيمة الواردات تزداد من سنة إلى أخرى، حيث وصلت خلال السنوات الأخيرة بين 60-70% من إجمالي واردات الجزائر، وتتشكل معظم واردات الجزائر من مواد التجهيز الصناعية والزراعية والفلاحية والأدوية والمواد الغذائية مقابل تصدير المحروقات بالدولار الأمريكي، حيث القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا يلعب دوراً كبيراً في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوربية، غير أن الواقع يؤثر كثيراً على الواردات نظراً لارتفاع الأورو مقابل الدولار ونلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-07): تطور الواردات في الجزائر من منطقة الاتحاد الأوربي بعمليتي الدولار و الأورو خلال الفترة 2013-2021

السنوات	قيمة الواردات قطاع المحروقات بالدولار	سعر صرف دولار/أورو	قيمة صادرات قطاع المحروقات بالأورو
2013	-54,987	1,328246467	-73,0362
2014	-59,670	1,327030831	-79,18392
2015	-52,649	1,109269878	-58,40194
2016	-49,437	1,106985404	-54,7260
2017	-48,981	1,129433765	-55,32079
2018	-48,573	1,180672784	-57,34881
2019	-44,632	1,120183712	-49,99603
2020	-35,547	1,142330449	-40,60642
2021	-37,464	1,182444355	-44,29909

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

ان ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار منذ سنة 2013 يمثل عبئا كبيراً في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية من منطقة اليورو، فمثلاً ما تم استيراده من منطقة اليورو خلال سنة 2014 قدر بالعملة الأوربية

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية لتقلبات سعر الصرف الأورو دولار على الاقتصاد الجزائري

بـ 59,670 مليون أورو مقابل 79,18392 مليون دولار أما سنة 2021 بلغت قيمة الواردات بعملة اليورو 37,464 مليون أورو مقابل مليون دولار، أما سنة 2010 فبلغت قيمة الواردات 14571 مليون أورو مقابل 44,29909 مليون دولار، وتزداد تكلفة الواردات كلما انخفض الدولار أمام الأورو، وتمثل تقلبات الصرف المتواصلة مصدر قلق بالنظر إلى مضاعفاته على المستويين الأول تضخيم قيمة الواردات بصورة معتبرة وبنسبة تتراوح ما بين 5 إلى 20% حسب التقديرات جراء ارتفاع العديد من المواد المستوردة من منطقة اليورو مقابل تراجع المواد المصدرة بما فيها مداخيل المحروقات وجراء تراجع قيمة الدولار هذا يؤدي بدوره إلى تقليص الفائض في الميزان التجاري.

2.3.1 تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على احتياطي الصرف

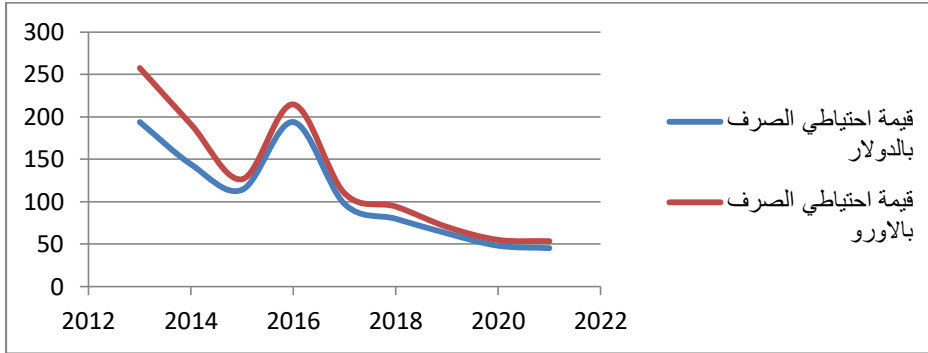
استطاعت الجزائر من أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي فتمكنت من تكوين احتياطات مالية ضخمة وبسبب استخدام الدولار في تسعير النفط، لا بد من أن تكون العملة المهيمنة على احتياطي الصرف وبالتالي فإن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى التآكل في الاحتياطات الرسمية بالدولار، وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي:

الجدول (2-08): تطور قيمة الاحتياطي الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة 2013-2021 (الوحدة مليار دولار)

السنوات	قيمة احتياطي الصرف بالدولار	سعر صرف دولار/أورو
2013	194,01	1,328246467
2014	144,13	1,327030831
2015	114,14	1,109269878
2016	194,01	1,106985404
2017	97,33	1,129433765
2018	79,9	1,180672784
2019	62,76	1,120183712
2020	48,17	1,142330449
2021	45,3	1,182444355

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

الشكل رقم (2-07): تطور قيمة الاحتياطي الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة 2013-2021 (الوحدة مليار دولار)



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول (2-08)

من خلال الجدول رقم (2-08) نلاحظ أن احتياطات الصرف في الجزائر تتخفص كلما انخفض الدولار الأمريكي، فمن خلال الجدول نلاحظ الانخفاضات متتالية في قيمة الدولار مقابل الأورو ففي سنة 2015 بلغ سعر صرف الدولار مقابل الأورو 1,129 وبلغت الاحتياطات الرسمية ما يقارب 114,14 مليار دولار وأما سنة 2016 فارتفعت قيمة الانخفاض في الاحتياطات الرسمية المحققة في الجزائر أين سجلت احتياطات الصرف 194,01 مليار دولار بسبب ارتفاع قيمة التراجع في سعر صرف الدولار مقابل الأورو (أين بلغ سعر صرف الدولار 1,107) واستمرت احتياطات الصرف في الجزائر بالانخفاض في المقابل استمر تراجع سعر صرف الدولار مقابل الأورو من سنة وبالتالي فمع استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بسبب مقابل الأورو يساهم بشكل أو آخر في تآكل احتياطات الصرف.

II. الاجراءات و التدابير اللازمة للحد من الخسائر الناتجة عن التقلبات العالمية لأسعار الصرف

هناك مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة الواجب اتخاذها من طرف الدولة للحد من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الدولار أمام الأورو، وهذا ما سنحاول تطرق له من خلال هذا المبحث.

II.1 تنشيط سوق الصرف الأجلة

سوق الصرف الأجنبي الأجل هو آلية معترف بها دوليًا وهي سوق يتم التفاوض فيها بموجب عقود قياسية تسمح بتوريد السلع أو الآليات المالية لفترة زمنية محددة، ويتم الدفع في التاريخ المحدد، و الحل ملغضلة تقلبات أسعار الصرف هو التحوط في سوق الصرف الأجنبي الأجل، حيث تسمح التقلبات

المعتمدة بتبادل العملات الأجنبية والعملية إلى عملة أخرى على أساس سعر الصرف المعروف وتسليم البضائع والسلع في وقت واحد وتاريخ متفق عليه، لتجنب أي خسائر في الصرف على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، وخاصة الواردات ، حيث أن معظم واردات هذه البلدان تأتي من منطقة اليورو، يمكن القيام بكلتا العمليتين (تغطية الواردات عبر الائتمان أو عن طريق مشتريات الائتمان أو تغطية الصادرات). وإن تطبيق هذه الإجراءات يمكن أن يخفف العبء عن المؤسسات الاقتصادية في بلدان شمال إفريقيا ، بما في ذلك تلك الراغبة في التصدير، ودفعت التقلبات في أسعار الصرف خاصة بين اليورو والدولار الأمريكي العديد من المستوردين في الدول الأوروبية إلى تنوع مصادر وارداتهم في سوق يمكن للمستورد تغطية مخاطر سعر الصرف عن طريق شراء العملة الصعبة لتتناسب مع كمية العملة التي لديه، لذلك فهو يعرف بالضبط ما يجب عليه دفعه مقابل المبلغ المتاح بعملته الخاصة ، وذا جاز التعبير لبناء اقتصاد دول شمال إفريقيا وجعلها منافسة وقادرة على التطور يتطلب سعر صرف سوقي متطور ونشط يقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي بين دول شمال إفريقيا، وكذلك ... مراجعة القوانين المتعلقة بسوق الصرف الأجنبي ومحاربة التضخم ، بالإضافة إلى إنشاء وتوسيع مكاتب الصراف للدول التي تفتقر إليها حتى يكون وجود سوق صرف متطور ونشط يتيح الإجراءات اللازمة لمعالجة تأثير تقلبات أسعار الصرف العالمية في الميزان التجاري لدول شمال إفريقيا والميزان الخارجي الإجمالي. (معزوز، ل، 2012، ص 151)

2. II إستراتيجية الإحلال محل الواردات و إستراتيجية الإنتاج بهدف التصدير

ولابد من دراسة بعض الإستراتيجيات للربط بين التنمية و التجارة الخارجية من بينها إستراتيجية الإحلال محل الواردات وإستراتيجية الإنتاج لغرض التصدير، و هو ما يحقق التوازن في أرصدة الميزان التجاري للدولة والحد من آثار تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو.

1.2. II إستراتيجية الإحلال محل الواردات

تلعب السياسة الاقتصادية الوطنية دورًا بارزًا في اختيار نماذج التصنيع ، وبالتالي توجيه عملية التخطيط الصناعي وفقًا لتوجيهات الجهات ، مع مراعاة توافر الموارد الطبيعية والمالية والواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة. بشكل عام من أجل تحقيق هدفين رئيسيين: الاعتماد على الذات والمصلحة الذاتية. السلع المنتجة وبعض المواد الأولية والسلع الاستهلاكية التي يتطلبها السوق المحلي في مرحلة مبكرة ،

مما يعني استمرار العلاقات مع العالم الخارجي ، والتبادلات التجارية ، ولكن على أساس الجودة والأسلوب ، وتستند شروط التبادل على الظروف الوطنية وظروف السوق المحلية ، للحد من التبعية الاقتصادية ، تماشياً مع مبدأ الاكتفاء الذاتي ، تبنت العديد من الدول النامية سياسات تشجع نماذج التصنيع التي تركز على سياسات إحلال الواردات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد حققت معظم هذه الدول معدلات نمو جيدة واعتمدت هذه الدول على مسار اقتصادي يقوم على وضع قيود على الواردات من المنتجات الصناعية وتحويل الطلب على هذه المنتجات للإنتاج المحلي وفي الوقت نفسه السماح باستخدام الأرباح المتحققة من بعض صادرات لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتصنيع. (معزوز، ل، 2012، ص 151)

2.2.ii إستراتيجية الإنتاج بهدف التصدير

و تهتم بالصناعات التي تتمتع بفرص تصديرية عالية وبناء اقتصاديات مناسبة الحجم لتحقيق انخفاض تكاليف الوحدة في كثير من الحالات ، يكون الطلب المحلي غير كافٍ ، لذا فمن المعقول البحث عن أسواق خارجية والدخول في اتفاقيات لتوريد كميات كبيرة من هذه الأسواق لتوسيع الإنتاج وبناء مشاريع الحجم. هذه الاستراتيجية لها تأثير توسعي على التجارة الخارجية ، حيث تربط الإنتاج المحلي مباشرة مع ارتباط الأسواق الخارجية ، فإنه يفوق احتياجات الإنتاج للصناعات المستوردة والمصدرة. من أجل تقليل الخسائر الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف بين الدولار واليورو ، يجب الجمع بين هاتين الاستراتيجيتين بحيث تضمن عملية استبدال الواردات وجود طلب كافٍ لتبرير الإنتاج الضخم وانخفاض متوسط التكلفة. بالاقتراب من ذلك ، يمكن للمنتجات منخفضة التكلفة الحصول على ميزة تنافسية في السوق العالمية لضمان إدخال العملة الأساسية وتنويعها دون الاعتماد فقط على الدولار الأمريكي باعتباره العملة الوحيدة للتصدير إلى بلد ما. (صبري، س، 2012، ص 11)

3.ii تنوع الهيكل الإنتاجي وإحلال فكرة الميزة التنافسية محل مبدأ الميزات التنافسية

يعتقد العديد من الاقتصاديين أن فكرة التخصص الدولي ارتبطت تاريخياً بفكرة التجارة الحرة وتشوه بطريقة ما هيكل التجارة الدولية ، مما يؤدي إلى تراكم الأرباح والأرباح والفقر والديون في بعض الدول ، الاعتماد طويل الأمد على دول أخرى ، بما في ذلك دول شمال إفريقيا. تفسيرهم هو أن نمط تخصص الدولة التابعة الذي فرضته عليهم القوى الاستعمارية جعل هذه البلدان مصدرًا للمواد الخام والزراعية في

الدول الكبرى ، وكذلك الصادرات والأسواق للمنتجات الصناعية ، في وقت كانت فيه أسعار الصرف الدولية مواتية. السلع الأولية. وينفي الفريق أن تحول البلاد إلى التصنيع مرتبط أيضاً بحقيقة أن الدول المتقدمة تحتكر الوسائل التكنولوجية الحديثة ، ولديها مجموعة من الشركات القابضة القوية ، وتسمح لبعض الدول ببناء بعض الصناعات ، ومساعدتها على بنائها. واستناداً إلى سياسة العمالة الرخيصة ، فقد احتكروا تسويق المنتجات في السوق العالمية ، وفي حالة ارتفاع الفائدة على القروض ، فإن ظاهرة التوزيع غير المتكافئ لدخل التجارة الخارجية موجودة منذ فترة طويلة.

ومن ثم سلم اقتصاديو التنمية الاقتصادية بأهمية التجارة الخارجية كأحد الإجراءات للحد من تقلبات أسعار صرف العملات العالمية. كما أن العمل على تنوع الهيكل الإنتاجي لدولة يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الإقليمية والدولية، فالتنوع الهيكل الإنتاجي يشمل العديد من المنتجات سوف يسمح بالاستيراد، ولكنه سوف يغير من واردات دولة الأخذة بالنمو بدلاً من أن يتسم هذا الهيكل بصدارة الواردات الاستهلاكية من السلع النهائية الصنع فسوف يتسع هذا الهيكل ليشتمل على الواردات الرأسمالية والمستلزمات السلعية والصلع النصف مصنعة إلى جانب قدر لا بأس به من السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها تبعاً لزيادة الدخل وزيادة حركة التشغيل.

سيؤدي تنوع هيكل الإنتاج إلى زيادة الصادرات ، بينما ستؤدي الجهود المبذولة لتصدير هذه المنتجات إلى منطقة اليورو ، من جهة ، إلى الاستعادة من فروق أسعار الصرف بين الدولار واليورو والحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري للبلاد بدلاً من تصديرها للدولار. فيما يتعلق باستبدال مبدأ الميزة النسبية بفكرة الميزة التنافسية التي تؤدي إلى تنوع صادرات الدولة من السلع دون الاعتماد على الدولار كأساس لتسعير الصادرات من جانب واحد ، فإن سعر صرف الدولار مقابل اليورو يتراجع ، مما يسمح لصادرات الدولة بالحصول على المزيد. هناك احتمال كبير أنه يمكن ، من ناحية ، زيادة ميزانها التجاري ، ومن ناحية أخرى ، يحق للبلدان التي لديها فوائض تقليل العجز في البلدان التي تعاني من عجز. لذلك يمكن القول أن زيادة وتنوع الصادرات لدولة ما يقلل من تأثير الدولار على تقلبات أسعار صرف العملات العالمية وخاصة اليورو. (سويبي، ع، 2008، 65-66)

III. الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار

1.III منهجية التقدير:

قمنا بدراسة أثر تقلبات الأورو دولار على كل من النمو الاقتصادي و التضخم في الجزائر من خلال نموذجين:

$$\text{PIB} = f(\text{TC } \text{€}/\text{\$}, \text{IPC}, \text{OIL}, \text{M}_2, \text{exp}, \text{IMP}) \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$\text{IPC} = f(\text{TC}, \text{M}_2, \text{oil}) \quad \text{النموذج الثاني:}$$

البيانات مأخوذة من قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر ، بالإضافة إلى احصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وهي بيانات فصلية للفترة 2013 -2021.

تم تقدير النماذج من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، تم التقدير باتباع منهجية ARDL باستعمال برنامج EViews.

III.1.1 البرامج المستخدمة في الدراسة

تعتمد دراستنا التطبيقية على بناء نموذج قياسي من أجل دراسة العلاقة بين مختلف المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، فقد تم الاعتماد على برنامج (9)Eviews، نظرا لما يوفره من مزايا في التعامل مع السلاسل الزمنية، وقد تم الاعتماد على برنامج (EXCEL) لتجميع البيانات في مرحلة أولى ثم تفرغها في برنامج (9)Eviews في مرحلة ثانية، كما تم استعماله للحصول على بعض الأشكال البيانية المستعملة في التحليل.

و في حين اعتمدنا على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) و سنعتمد في سياق دراستنا على مجموعة من الاختبارات الإحصائية.

III.1.2 الاختبارات الإحصائية المعتمدة

- اختبار VAR Lag ordre selection criteria لتحديد فترات الابطاء لمختلف السلاسل الزمنية التي سيتم الاعتماد عليها في دراسة الاستقرارية، وتحديد فترات الابطاء لنموذج ARDL ؛

- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey Fuller) لاختبار درجة استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار الحدود (Bound Test) للكشف على احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛

III. 2. نتائج الدراسة القياسية

III.1.2. التحليل الوصفي للمتغيرات

إن التحليل الوصفي لمختلف السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة تسمح لنا بإعطاء لمحة واضحة حول تطور هذه المتغيرات، و نتائج التحليل الوصفي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-09): نتائج أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

	EX	IMP	IPC	M2	OIL	PIB	TC
Mean	10.40074	11.81562	4.682564	15619722	69.97077	1.713251	1.167028
Maximum	18.03300	15.60300	9.400000	22174185	112.0700	7.700000	1.377000
Minimum	4.321000	8.064000	1.510000	11261438	26.35000	-	0.979900
Std. Dev.	3.650409	2.005625	2.132985	2780085.	23.90585	3.331083	0.093990
Skewness	0.594606	-	0.368712	0.535670	0.430096	-	0.773374
Kurtosis	2.324614	2.038245	2.440506	2.617766	2.107842	8.198289	3.183556
Jarque-Bera	3.039355	1.523239	1.392346	2.102541	2.495800	67.63176	3.942452
Probability	0.218782	0.466910	0.498489	0.349493	0.287107	0.000000	0.139286
Observations	39	39	39	39	39	39	39

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات EViews9.

يوضح الجدول أهم المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات المدرجة في النموذج، مقاييس النزعة المركزية، الوسط الحسابي (Mean) والوسيط (Median) ومقاييس التشتت، الانحراف المعياري (Std.Dev)، المدى والذي يمكن حسابه بطرح أدنى قيمة (Minimum) من أعلى قيمة (Maximum) بالاعتماد على نتائج تحليل الدراسات السابقة، والبيانات المتاحة تم بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين

تقلبات سعر الصرف الأورو دولار على النمو الاقتصادي الجزائري، حيث تم الاعتماد على سعر الصرف الأورو دولار كمتغيرات تابعة و النمو الاقتصادي كمتغيرات مستقلة وفيما يلي أهم النتائج الملاحظة:

❖ **حجم الصادرات EX :**

تمثل جميع السلع و الخدمات التي تقوم الدولة بانتاجها أو استخراجها و توجيهها للأسواق الدولية الخارجية بغرض التخلص من الفائض أو جلب سلع أخرى أو الحصول على النقد الأجنبي، حيث سجل متغير الصادرات أدنى قيمة بـ (-4.321000) في حين قدرت أعلى قيمة بـ (18.03300)، وتتميز سلسلة **EX** بتشتتها وانحرافها عن متوسطها الحسابي حيث يقدر الانحراف المعياري بـ (3.650409) وهو أقل من الوسط الحسابي الذي يقدر بـ (10.40074) مما يدل على تجانس قيم هذا المتغير.

❖ **حجم الواردات IMP :**

تمثل جميع السلع و الخدمات التي تقوم الدولة باستيرادها من العالم الخارجي لتلبية احتياجات مواطنيها، و يتم تقييمها بالعملة الأجنبية، و تمثل استنزافا لاحتياطي النقد الأجنبي للدولة، حيث تتميز سلسلة الواردات بعدم تشتتها حيث يقدر الانحراف المعياري بـ (2.005625) وهو أقل من الوسط الحسابي الذي يقدر بـ (11.81562) وهذا يدل على تذبذب قيم السلسلة حول وسطها الحسابي، وهذا يؤكد أن قيم هذا المتغير تمتاز بالتجانس.

❖ **مؤشر أسعار الاستهلاك IPC**

مؤشر اقتصادي واجتماعي جار معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها او تدفع لقاء استهلاكها، حيث سجل مؤشر أسعار الاستهلاك أدنى قيمة بـ (1.510000) في حين قدرت أعلى قيمة بـ (9.400000) ويتميز هذا المؤشر بتجانسه حيث سجلت أسعار الاستهلاك متوسط قيمته (4.682564) وانحراف معياري قدره (2.132985) وهو أقل بكثير من الوسط الحسابي، وهذا يدل على أن هذه السلسلة تتميز بتذبذب قيمها حول وسطها الحسابي مما يؤكد عدم تشتت هذه السلسلة وتجانسها.

❖ **الكتلة النقدية M2:**

ويمثل مجموع العملة خارج البنوك، الودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية ، الودائع لأجل، المدخرات، الودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية ، الشيكات

المصرفية والسياحية ، الأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية، وتعتبر من أهم قنوات انتقال آثار السياسة النقدية، ويتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، تتميز سلسلة الكتلة النقدية بثباتها وانحرافها عن متوسطها الحسابي حيث يقدر الانحراف المعياري بـ (2780085) وهو يفوق الوسط الحسابي الذي يقدر بـ (15619722) وهذا يدل على عدم تجانس قيم هذا المتغير، وقد قدرت أدنى قيمة بـ (11261438) في حين كانت أعلى قيمة (22174185).

❖ **أسعار النفط OIL:** ويتميز مؤشر أسعار النفط بعدم تجانسه حيث سجل متوسط قيمته (69.97077) وانحراف معياري قدره (23.90585) وهو أكبر من الوسط الحسابي، وهذا يدل على أن هذه السلسلة تتميز بتذبذب قيمها حول وسطها الحسابي مما يؤكد تشتت هذه السلسلة وتجانسها.

❖ الناتج الداخلي الخام PIB :

ويقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، ويتميز الناتج الداخلي الخام بثباته وانحرافه عن متوسطه الحسابي حيث يقدر الانحراف المعياري بـ (3.331083) وهو يفوق الوسط الحسابي الذي يقدر بـ (1.713251) وهذا يدل على عدم تجانس قيم هذا المتغير، وقد قدرت أدنى قيمة بـ (-11.40000) في حين كانت أعلى قيمة (7.700000).

❖ سعر الصرف الأورو دولار TCE/\$:

ويمثل النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، سجل مؤشر أسعار الاستهلاك أدنى قيمة بـ (0.979900) في حين قدرت أعلى قيمة بـ (1.377000) ويتميز هذا المؤشر بعدم تجانسه حيث سجلت أسعار الاستهلاك متوسط قيمته (1.167028) وانحراف معياري قدره (0.093990) وهو أكبر من الوسط الحسابي، وهذا يدل على أن هذه السلسلة تتميز بتذبذب قيمها حول وسطها الحسابي مما يؤكد تشتت هذه السلسلة وتجانسها.

2.2.iii دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

سنقوم فيما يلي بتقدير النماذج المستعملة و المفاضلة بينهم من أجل اختيار النموذج الأفضل باستعمال عدة اختبارات إحصائية في مرحلة ثانية.

سنقوم فيما يلي أولاً بالمفاضلة بين نموذج ADF و نموذج PP:

جدول رقم (2-10): نتائج تقدير نموذج ADF و PP

القرار	PP		ADF		المتغيرات	
	الاحتمال	T stat	الاحتمال	T stat		
غير مستقرة	0.93	-9.963	0.93	-0.96	Ex	الصادرات
مستقرة	0.00	-5.271	0.00	-5.25	D(ex)	
غير مستقرة	0.05	-3.490	0.05	- 3.520	Imp	الواردات
مستقرة	0.00	-11.542	0.04	-3.620	D(imp)	
غير مستقرة	0.58	-2.002	0.09	-3.221	Ipc	التضخم
مستقرة	0.31	-2.527	0.01	-4.220	D(ipc)	
غير مستقرة	0.99	0.020	0.99	0.573	M2	الكتلة النقدية
مستقرة	0.00	-4.467	0.00	-4.465	D(M2)	
غير مستقرة	0.59	-1.981	0.20	-2.210	Oil	النفط
مستقرة	0.00	-6.450	0.00	-6.343	D(oil)	
غير مستقرة	0.25	-2.668	0.12	-2.481	Pib	الناتج الوطني الخام
مستقرة	0.00	-6.067	0.00	-5.807	D(pib)	
غير مستقرة	0.44	-2.258	0.40	-1.732	Tc	سعر الصرف
مستقرة	0.00	-5.	0.00	-5.368	(TC)	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات EViews9.

- نلاحظ من خلال الجدول أن قيم Tst أكبر من القيم الحرجة و الاحتمال أكبر من 5% و بالتالي فان السلاسل الزمنية غير مستقرة.
- نلاحظ أن Tst للتفاضل الأول للسلاسل الزمنية لكل المتغيرات أصغر من القيم الحرجة و أن الاحتمال أصغر من 5% و بالتالي فان السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى (1).
- بما أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى (1) سنقوم بتقدير النماذج ب ARDL كما أنه ملائم في حالة البيانات الصغيرة.

3.2.III. تقدير النموذج الأول "أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على النمو الاقتصادي

❖ تحديد النموذج الأمثل و درجة الإبطاء (التأخير)

من أجل تحديد فترة الإبطاء للنموذج نستعين ببرنامج 9 Eviews، حيث يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى عند أقل قيمة لمعايير الدراسة.

و سنقوم باختبار النموذج الأول كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11): نتائج تقدير نموذج ARDL(3, 1, 3, 4, 4, 4)

Dependent Variable: PIB
Method: ARDL
Date: 05/04/23 Time: 11:53
Sample (adjusted): 2014Q1 2022Q3
Included observations: 35 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TC IPC OIL M2 EX IMP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 46875
Selected Model: ARDL(3, 1, 3, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.675579	0.138706	4.870572	0.0046
PIB(-2)	-0.010292	0.217593	-0.047299	0.9641
PIB(-3)	-0.593809	0.140351	-4.230877	0.0082
TC	48.64793	16.17012	3.008507	0.0298
TC(-1)	-18.69358	9.846523	-1.898495	0.1161
IPC	2.157354	1.290852	1.671263	0.1555
IPC(-1)	-4.350565	1.546182	-2.813747	0.0374
IPC(-2)	2.886130	1.154705	2.499452	0.0545
IPC(-3)	-2.502188	0.646661	-3.869395	0.0118
OIL	-0.328657	0.068395	-4.805268	0.0049
OIL(-1)	-0.204991	0.080743	-2.538825	0.0520
OIL(-2)	-0.213245	0.070882	-3.008455	0.0298
OIL(-3)	-0.295881	0.080522	-3.674530	0.0144
OIL(-4)	-0.267105	0.076246	-3.503216	0.0172
M2	-1.11E-05	1.90E-06	-5.863860	0.0020
M2(-1)	1.59E-05	2.80E-06	5.670235	0.0024
M2(-2)	5.86E-06	2.19E-06	2.670641	0.0443
M2(-3)	-1.26E-05	2.50E-06	-5.055463	0.0039
M2(-4)	5.84E-06	3.50E-06	1.669477	0.1559
EX	4.435575	0.834432	5.315683	0.0032
EX(-1)	0.743189	0.837444	0.887449	0.4155
EX(-2)	1.184271	1.141725	1.037264	0.3471
EX(-3)	2.566853	0.571245	4.493433	0.0064
EX(-4)	-0.745685	0.476856	-1.563753	0.1786
IMP	1.545371	1.061754	1.455489	0.2053
IMP(-1)	2.572505	0.780562	3.295708	0.0216
IMP(-2)	-3.978034	0.825412	-4.819454	0.0048
IMP(-3)	2.460875	0.698164	3.524779	0.0168
IMP(-4)	1.876050	0.704186	2.664141	0.0447
C	-128.5206	46.94982	-2.737403	0.0409

R-squared 0.991570
Adjusted R-squared 0.942677
Mean dependent var 1.620480
S.D. dependent var 3.494315

S.E. of regression 0.836619
Sum squared resid 3.499655
Log likelihood -9.365885
F-statistic 20.28024
Prob(F-statistic) 0.001640

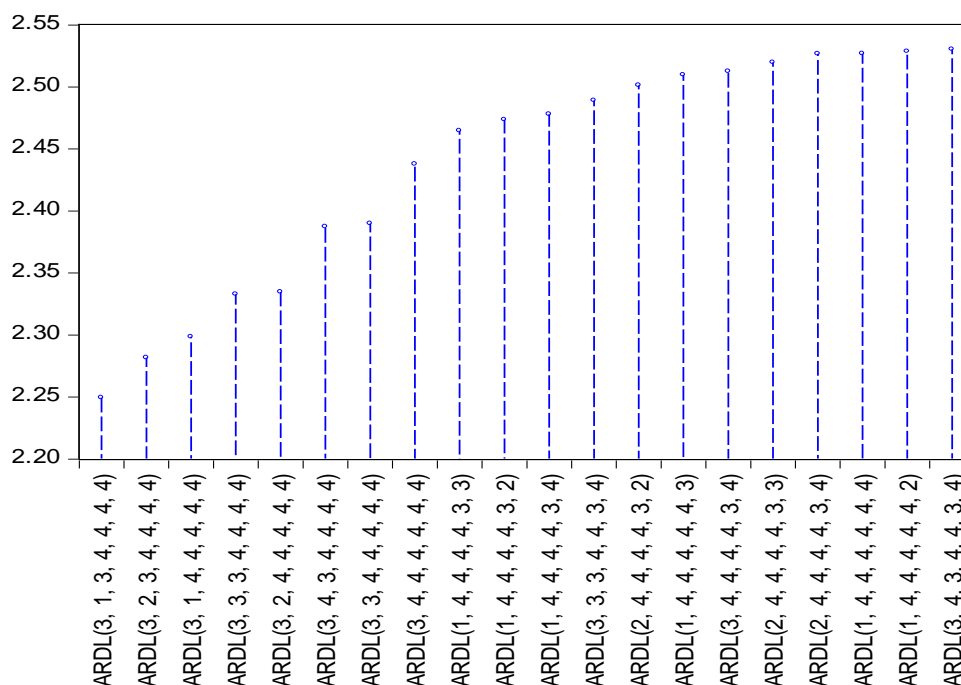
Akaike info criterion 2.249479
Schwarz criterion 3.582635
Hannan-Quinn criter. 2.709684
Durbin-Watson stat 2.770776

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

شكل رقم (2-08): نتائج تقدير نموذج $ARDL(3, 1, 3, 4, 4, 4, 4)$

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

بين اختبار Akaike أن النموذج الأمثل هو $ARDL(3, 1, 3, 4, 4, 4, 4)$ يتبين لنا أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، حيث أن 99.15% من التغيرات في المتغير التابع (تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد) يتم تفسيرها من طرف المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، كما يتبين لنا من خلال إحصائية فيشر أن النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية 1% كما بين ذلك احتمال إحصائية فيشر الذي يساوي 0.0016 وهو أقل من 0.01.

ويتبين أيضا من خلال احتمالية إحصائية t أن جميع المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند 5% تعود القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج إلى أنه و بالإضافة إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم إدراج تأخيرات مختلفة للمتغيرات (تأخير دواح للمتغير التابع والكتلة النقدية، و 3 تأخيرات لباقي

المتغيرات) قد أسهم في رفع القدرة التفسيرية للنموذج حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة في الفترة t يسهم في تفسير التغيرات التي ستحدث في المتغير التابع لثلاث سنوات التالية بعد التغير.

❖ اختبار الحدود (Test Bound):

من أجل الكشف على احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات اعتمدنا على اختبار الحدود، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-12): نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	16.32440	6

Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F المحسوبة تساوي 16.32440 وهي أكبر من كل القيم الحرجة للحدود العليا، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

❖ نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (2-13): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	0.604101	0.180705	3.343030	0.0205
D(PIB(-2))	0.593809	0.140351	4.230877	0.0082
D(TC)	48.647930	16.170122	3.008507	0.0298
D(IPC)	2.157354	1.290852	1.671263	0.1555
D(IPC(-1))	-2.886130	1.154705	-2.499452	0.0545
D(IPC(-2))	2.502188	0.646661	3.869395	0.0118
D(OIL)	-0.328657	0.068395	-4.805268	0.0049
D(OIL(-1))	0.213245	0.070882	3.008455	0.0298
D(OIL(-2))	0.295881	0.080522	3.674530	0.0144
D(OIL(-3))	0.267105	0.076246	3.503216	0.0172
D(M2)	-0.000011	0.000002	-5.863860	0.0020
D(M2(-1))	-0.000006	0.000002	-2.670641	0.0443
D(M2(-2))	0.000013	0.000003	5.055463	0.0039
D(M2(-3))	-0.000006	0.000003	-1.669477	0.1559
D(EX)	4.435575	0.834432	5.315683	0.0032
D(EX(-1))	-1.184271	1.141725	-1.037264	0.3471
D(EX(-2))	-2.566853	0.571245	-4.493433	0.0064
D(EX(-3))	0.745685	0.476856	1.563753	0.1786
D(IMP)	1.545371	1.061754	1.455489	0.2053
D(IMP(-1))	3.978034	0.825412	4.819454	0.0048
D(IMP(-2))	-2.460875	0.698164	-3.524779	0.0168
D(IMP(-3))	-1.876050	0.704186	-2.664141	0.0447
CointEq(-1)	-0.928522	0.190181	-4.882304	0.0045

$$\text{Cointeq} = \text{PIB} - (32.2603 * \text{TC} - 1.9485 * \text{IPC} - 1.4107 * \text{OIL} + 0.0000 * \text{M2} + 8.8142 * \text{EX} + 4.8214 * \text{IMP} - 138.4142)$$

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq كان سالب كما كان متوقع و ذو معنوية عند % 1 حيث سجل قيمة (-0.928522) .

❖ تقدير المعلمات في المدى الطويل:

الجدول رقم (2-14): نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PIB
Selected Model: ARDL(3, 1, 3, 4, 4, 4, 4)
Date: 05/04/23 Time: 11:56
Sample: 2013Q1 2022Q4
Included observations: 35

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC	32.260264	13.632953	2.366345	0.0642
IPC	-1.948549	0.925467	-2.105475	0.0891
OIL	-1.410716	0.388432	-3.631823	0.0150
M2	0.000004	0.000001	2.912660	0.0333
EX	8.814229	2.472837	3.564421	0.0161
IMP	4.821392	1.090938	4.419493	0.0069
C	-138.414208	44.068423	-3.140893	0.0256

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول يتضح :

- جميع المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي عند مستوى معنوية 5 %، ما عدا متغير الكتلة النقدية و متغير القروض المقدمة للقطاع الخاص فانما غير معنويان إحصائيا ؛
- فيما يخص سعر الصرف الحقيقي الفعلي فقد تبين من خلال النتائج أن له تأثير سلبي (عكسي) ومعنوي عند 5 % على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل ؛
- فيما يتعلق بمعدل الفائدة على الإقراض فتبين النتائج أن لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذو معنوية إحصائية عند 5 %؛
- نلاحظ أن متغير التضخم يؤثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل وهو ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 %.

❖ الاختبارات التشخيصية للنموذج:

من أجل التأكد من جودة النموذج و اعتماد النتائج المتوصل إليها بشكل نهائي سنقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات كما يلي:

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، سنعتمد على اختبار - Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test ، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-15): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.365574	Prob. F(2,3)	0.1293
Obs*R-squared	26.04947	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

بما أن احتمالية احصائية F (Prob.F(2.3)=0.1293) لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test تفوق 05% فلانه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر.

✓ اختبار عدم ثبات التباين

من أجل التأكد من خلو النموذج المقدر من مشكل عدم ثبات التباين، سنعتمد على اختبار Breusch Pagan Godfrey ، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-16): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.274423	Prob. F(29,5)	0.4309
Obs*R-squared	30.82919	Prob. Chi-Square(29)	0.3735
Scaled explained SS	0.853021	Prob. Chi-Square(29)	1.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

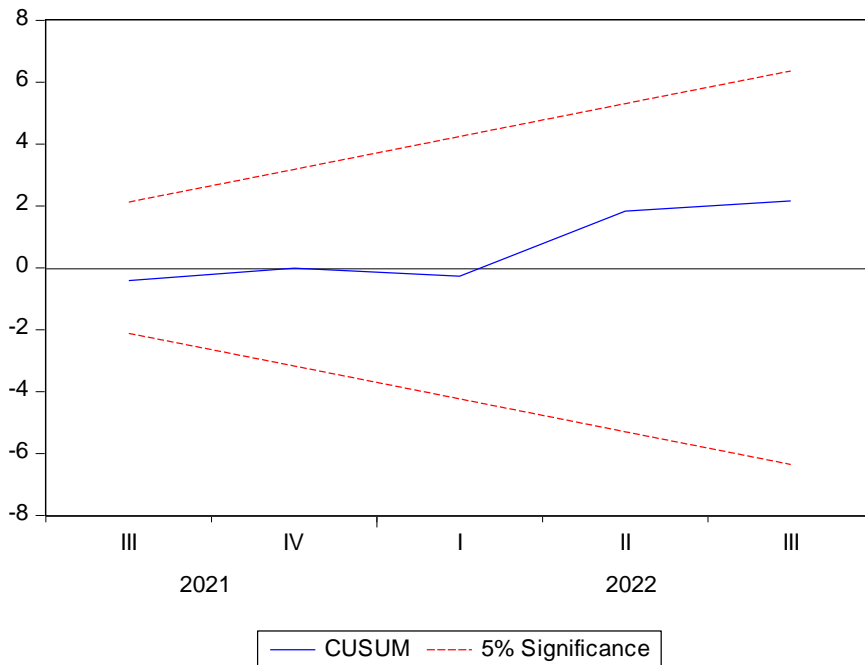
بما أن احتمال إحصائية اختبار Breusch Pagan Godfrey تفوق 05% (= 0.4309) F(29.5) فإننا نقبل فرضية عدم التي مفادها عدم وجود تجانس التباين وبالتالي فالنموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.

✓ اختبار استقرارية النموذج

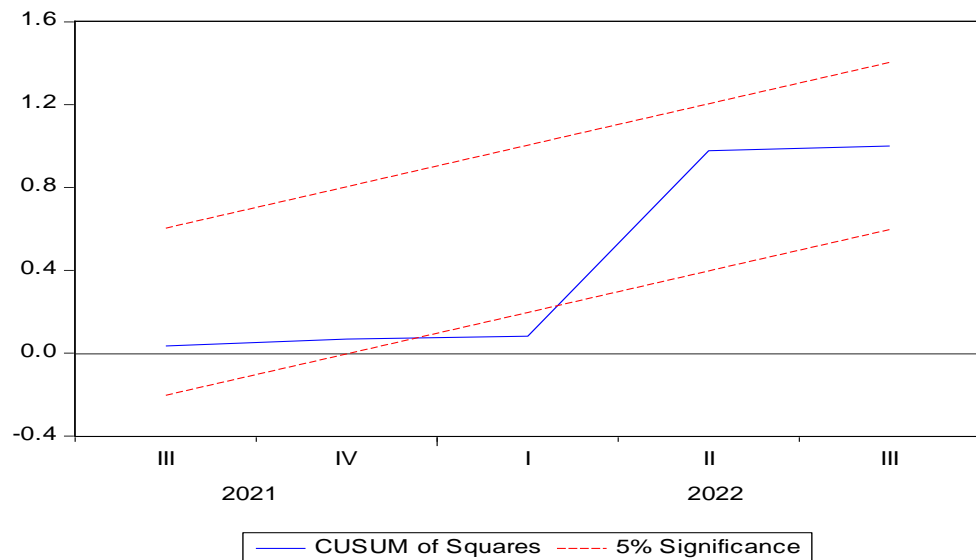
للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية وبيان مدى استقرارية وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي

(CUSUM) واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (OFSQUARES CUSUM) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة طوال فترة الدراسة.

شكل رقم (2-9): اختبار نتائج CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

يتبين من خلال الشكل أن مجموع البواقي ومجموع مربعات البواقي تقع دخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % لكل من اختبار CUSUM و OF CUSM SQUARES على التوالي، وبالتالي فإن النموذج مستقر هيكلياً.

4.2.III تقدير النموذج الثاني "أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التضخم

❖ تحديد النموذج الأمثل و درجة الإبطاء (التأخير)

من أجل تحديد فترة الإبطاء للنموذج نستعين ببرنامج 9 Eviews، حيث يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى عند أقل قيمة لمعايير الدراسة.

و سنقوم باختبار النموذج الثاني كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-17): نتائج تقدير نموذج ARDL(4, 5, 5)

Dependent Variable: IPC
Method: ARDL
Date: 05/04/23 Time: 12:09
Sample (adjusted): 2014Q2 2022Q3
Included observations: 34 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): M2 TC
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 180
Selected Model: ARDL(4, 5, 5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IPC(-1)	1.332636	0.170291	7.825649	0.0000
IPC(-2)	-0.395303	0.291140	-1.357773	0.1923
IPC(-3)	0.272519	0.275938	0.987608	0.3372
IPC(-4)	-0.433290	0.168829	-2.566449	0.0200
M2	6.65E-07	3.14E-07	2.119612	0.0491
M2(-1)	-9.19E-07	3.92E-07	-2.343007	0.0316
M2(-2)	4.59E-08	3.48E-07	0.131744	0.8967
M2(-3)	3.24E-07	3.38E-07	0.958848	0.3511
M2(-4)	-1.02E-06	3.79E-07	-2.682958	0.0157
M2(-5)	8.56E-07	3.12E-07	2.738945	0.0140
TC	-6.956166	1.825266	-3.811042	0.0014
TC(-1)	3.657473	2.248539	1.626600	0.1222
TC(-2)	3.371268	2.263470	1.489424	0.1547
TC(-3)	2.196744	2.377045	0.924149	0.3683
TC(-4)	1.619662	2.059083	0.786594	0.4423
TC(-5)	-4.464377	1.661755	-2.686544	0.0156
C	2.478592	5.472514	0.452917	0.6563

R-squared 0.988263
Adjusted R-squared 0.977216
S.E. of regression 0.319597
Mean dependent var 4.629412
S.D. dependent var 2.117337
Akaike info criterion 0.863344

Sum squared resid 1.736424
Log likelihood 2.323150
F-statistic 89.46220
Prob(F-statistic) 0.000000

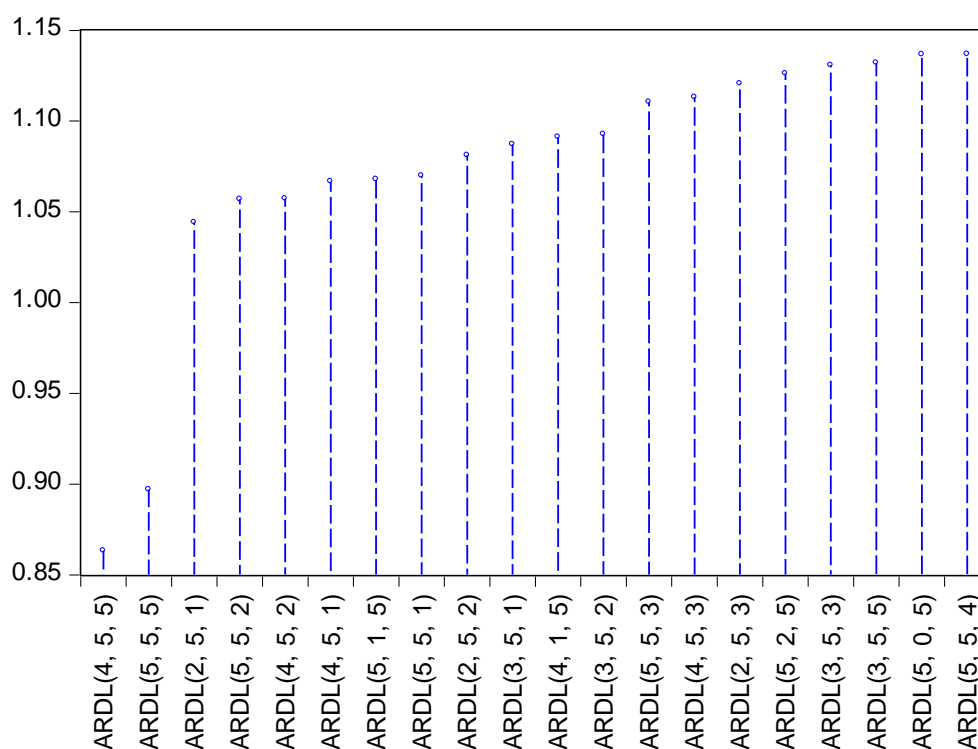
Schwarz criterion 1.626524
Hannan-Quinn criter. 1.123610
Durbin-Watson stat 2.127012

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

شكل رقم (2-10): نتائج تقدير نموذج ARDL(4, 5, 5)

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL يتبين لنا أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، حيث أن 98.82% من التغيرات في المتغير التابع (تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد) يتم تفسيرها من طرف المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، كما يتبين لنا أن احتمال إحصائية فيشر أن النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية 1% كما بين ذلك احتمال إحصائية فيشر الذي يساوي 0.00 وهو أقل من 0.01.

ويتبين أيضا من خلال احتمالية إحصائية t أن جميع المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند 5% عود القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج إلى أنه و بالإضافة إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

تم إدراج تأخيرات مختلفة للمتغيرات (تأخير دواح للمتغير التابع والكتلة النقدية، و 3 تأخيرات لباقي المتغيرات) قد أسهم في رفع القدرة التفسيرية للنموذج حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة في الفترة t يسهم في تفسير التغيرات التي ستحدث في المتغير التابع لثلاث سنوات التالية بعد التغير.

❖ اختبار الحدود (Test Bound):

من أجل الكشف على احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات اعتمدنا على اختبار الحدود، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-18): نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية

ARDL Bounds Test		
Date: 05/04/23 Time: 12:09		
Sample: 2014Q2 2022Q3		
Included observations: 34		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.668786	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F المحسوبة تساوي 5.668786 وهي أكبر من كل القيم الحرجة للحدود العليا، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

❖ نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم (2-19): نتائج اختبار تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPC(-1))	0.556074	0.147438	3.771574	0.0015
D(IPC(-2))	0.160771	0.179677	0.894776	0.3834
D(IPC(-3))	0.433290	0.168829	2.566449	0.0200
D(M2)	0.000001	0.000000	2.119612	0.0491
D(M2(-1))	-0.000000	0.000000	-0.131744	0.8967
D(M2(-2))	-0.000000	0.000000	-0.958848	0.3511
D(M2(-3))	0.000001	0.000000	2.682958	0.0157
D(M2(-4))	-0.000001	0.000000	-2.738945	0.0140
D(TC)	-6.956166	1.825266	-3.811042	0.0014
D(TC(-1))	-3.371268	2.263470	-1.489424	0.1547
D(TC(-2))	-2.196744	2.377045	-0.924149	0.3683
D(TC(-3))	-1.619662	2.059083	-0.786594	0.4423
D(TC(-4))	4.464377	1.661755	2.686544	0.0156
CointEq(-1)	-0.223437	0.090560	-2.467297	0.0245

$$\text{Cointeq} = \text{IPC} - (-0.0000 * \text{M2} - 2.5752 * \text{TC} + 11.0930)$$

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq كان سالب كما كان متوقع ونو معنوية عند % 1 حيث سجل قيمة (-0.223437) .

❖ تقدير المعلمات في المدى الطويل:

لجدول رقم (2-20): نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: IPC				
Selected Model: ARDL(4, 5, 5)				
Date: 05/04/23 Time: 12:10				
Sample: 2013Q1 2022Q4				
Included observations: 34				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.000000	0.000000	-0.666162	0.5142
TC	-2.575205	15.470552	-0.166459	0.8698
C	11.093012	20.774644	0.533969	0.6003

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول يتضح :

- جميع المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي عند مستوى معنوية 5 %، ما عدا متغير الكتلة النقدية و متغير القروض المقدمة للقطاع الخاص فانما غير معنويان إحصائيا ؛
- فيما يخص سعر الصرف الحقيقي الفعلي فقد تبين من خلال النتائج أن له تأثير سلبي (عكسي) ومعنوي عند 5 % على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل ؛
- فيما يتعلق بمعدل الفائدة على الإقراض فتبين النتائج أن لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذو معنوية إحصائية عند 5 %؛
- نلاحظ أن متغير التضخم يؤثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل وهو ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 %.

❖ الاختبارات التشخيصية للنموذج:

من أجل التأكد من جودة النموذج و اعتماد النتائج المتوصل إليها بشكل نهائي سنقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات كما يلي:

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، سنعمد على اختبار-

Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test ،نتائج الاختبار موضحة في الجدول

التالي:

الجدول رقم (2-21): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic	2.744217
Prob. F(2,15)	0.0965
Obs*R-squared	9.107908
Prob. Chi-Square(2)	0.0105
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic	2.744217
Prob. F(2,15)	0.0965
Obs*R-squared	9.107908
Prob. Chi-Square(2)	0.0105

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

بما أن احتمالية احصائية F (Prob.F(2.15)=0.0965) لاختبار Breusch-Godfrey Serial

Correlation LM Test تفوق 5% فلانه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر.

✓ اختبار عدم ثبات التباين

من أجل التأكد من خلو النموذج المقدر من مشكل عدم ثبات التباين، سنعتمد على اختبار Breusch Pagan Godfre ، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.118942	Prob. F(16,17)	0.4091
Obs*R-squared	17.43985	Prob. Chi-Square(16)	0.3577
Scaled explained SS	5.891597	Prob. Chi-Square(16)	0.9892

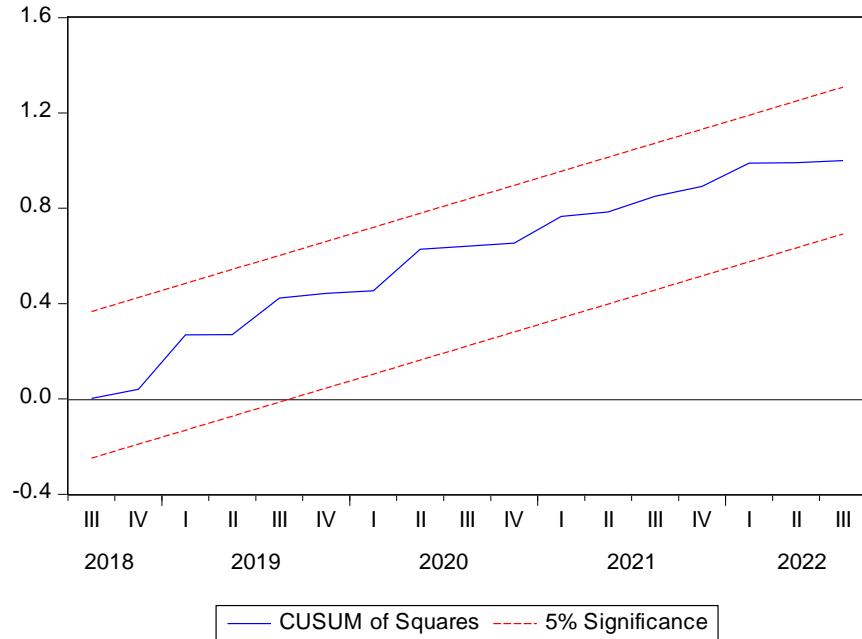
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

بما أن احتمال إحصائية اختبار Breusch Pagan Godfrey تفوق 05% (= 0.4091) F(16,17) فإننا نقبل فرضية عدم التباين التي مفادها عدم وجود تجانس التباين وبالتالي فالنموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.

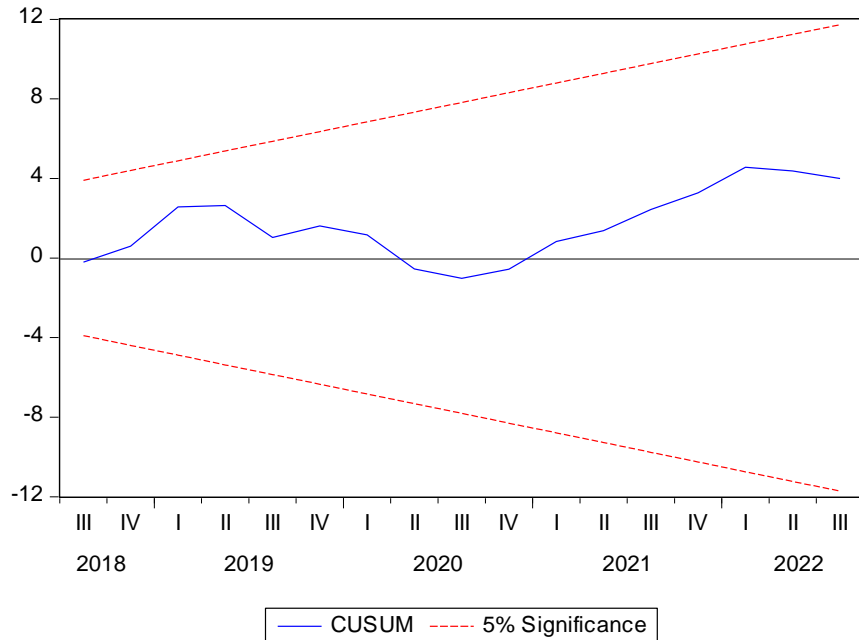
✓ اختبار استقرارية النموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية وبيان مدى استقرارية وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (OFSQUARES) (CUSUM) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة طوال فترة الدراسة.

شكل رقم (2-11): اختبار نتائج CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

يتبين من خلال الشكل أن مجموع البواقي ومجموع مربعات البواقي تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% لكل من اختبار CUSUM و OF CUSM SQUARES على التوالي، وبالتالي فإن النموذج مستقر هيكليا.

خلاصة:

وخلاصة القول إن الانخفاضات والتقلبات المتتالية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو قد أثرت على الاقتصاد العالمي.

وهذه التقلبات تتطلب إعادة النظر ومراجعة الإجراءات اللازمة للحد من أزمات العملة المتكررة، وبالتالي فإن تقلبات أسعار الصرف في الدولار الأمريكي واليورو المحوريان هناك تأثير سلبي على حالة الميزان التجاري للجزائر .

وتعتمد الصادرات السلعية للبلاد على قاعدة تصديرية واحدة ومسعرة بالدولار الأمريكي بالدرجة الأولى، وشهدت هذه العملة عدم استقرار خلال فترة الدراسة، ومن ناحية أخرى تعتبر منطقة اليورو الشريك التجاري الأول للجزائر مما يعني أنها تتأثر بارتفاع اليورو مقابل الدولار وبالتالي تؤثر سلبيًا على الميزان التجاري الجزائري.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

بارتفاع مكانة الأورو الدولية باستمرار وتصاعد سعر صرفه مقابل الدولار، و انخفاض نسبة الدولار الأمريكي في احتياطات النقد الأجنبي لدى دول العالم مقابل ارتفاع نسبة الأورو في الاحتياطات الرسمية الدولية، جعل من الأورو عملة دولية تقف في مركز منافس للدولار الأمريكي، وفي الوقت نفسه فإن ازدياد سعر صرف الأورو وتماسكه كلياً أمام الدولار يعكس أن السوق تميل إلى الأورو أمام الدولار. حيث تم التوصل الى وجود أثر سلبي لتقلبات الأورو دولار على النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر، ومن خلال دراستنا لموضوع تقلبات سعر الصرف الاورو دولار وأثرها على الاقتصاد الجزائري توصلنا الى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- تتأثر فعالية الميزان التجاري بسعر الصرف الذي يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي باعتباره أداة وصل بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم.
- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة لبقية عملات الدول الأخرى عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب.
- تساهم تقلبات أسعار صرف العملات في تكريس سيطرة اقتصادات الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي.
- من الصعب التنبؤ بالصراع الذي سيقوم بين الأورو والعملات القوية الأخرى وخاصة الدولار مستقبلاً، إلا أنه يمكن القول بأن الأورو سيكون له دوراً هاماً في النظام النقدي والمالي العالمي والمبادلات التجارية الدولية، حيث لم يواجه الدولار في تاريخه منافساً كالأورو.

كما توصلنا في الدراسة التطبيقية الى:

- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة و أنها مرتبطة تجارياً بالدول الأوروبية.
- كل انخفاض يمس أسعار النفط في السوق البترولية، تترتب عنه انعكاسات سلبية على عمليات تمويل الواردات في الجزائر.
- اعتماد الصادرات السلعية لدولة عموماً على قاعدة أحادية التصدير دون الوصول إلى تنوع الصادرات ، فالجزائر تشكل صادراتها من النفط الحصة الأكبر في الصادرات السلعية، ومما يزيد

خاتمة عامة

من الأمر سوءاً هو تسعير أسعار النفط بالدولار الأمريكي الذي شهد خلال فترة الدراسة إجمالاً انخفاضاً في سعر صرفه أمام الأورو.

❖ الإجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى: "يوجد أثر لتقلبات الأورو دولار على النمو الاقتصادي في الجزائري".

ان تراجع سعر صرف الدولار أمام الأورو كمؤشر عن تراجع دور الدولار وزيادة دور الأورو في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا التراجع والانخفاض يتم تحت سيطرة الإدارة الأمريكية التي تدرك بأن هناك حد أدنى للانخفاض بحيث لا تتم الإساءة إلى مكانة الدولار الأمريكي كمهيمن مصرفي دولي، بحيث توظف أمريكا هذا الانخفاض لتحقيق مصالحها الاقتصادية. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: "يوجد أثر لتقلبات الأورو دولار على التضخم في الجزائر".

ان لتقلبات أسعار صرف الأورو دولار اثار على وضعية الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و على الميزان التجاري بصفة خاصة ، على اعتبار أن الصادرات السلعية لدولة تعتمد على قاعدة أحادية التصدير، يتم تسعيرها في غالب الأحيان بالدولار الأمريكي الذي شهد عدم استقرار خلال فترة الدراسة. ومن جهة أخرى تعتبر منطقة الأورو الشريك التجاري الأول للواردات السلعية لدولة وهو ما يعني تأثرها من ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدولار وبالتالي انعكاس ذلك سلباً على رصيد الميزان التجاري للدولة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

و من أهم التوصيات التي يمكن تقديمها في الموضوع هي:

- ضرورة اهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
- إتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف.
- وضع نظام دولي جديد يقوم على سلة من العملات و عدم الاعتماد على عملة واحدة.
- تحقيق تنسيق في السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر للرفع من معدلات التبادل التجاري فيما بينها لضمان سد حاجاتها من ناحية، وللتقليل من آثار وتبعات تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو على اقتصاداتها.
- إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف و جعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية.

المراجع

المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

✓ الكتب:

1. أحمد أبو موسى رستمية، "الأسواق المالية والنقدية"، دار المعتز، عمان، 2005.
2. أحمد عبد الرحمان أحمد، "إدارة الأعمال الدولية"، دار المريح للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001 .
3. أحمد فريد مصطفى، "التحليل الاقتصادي الكلي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 2000.
4. أمين صيد، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع بيروت - لبنان، 2013.
5. رشاد العصار و رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
6. زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي . العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية . الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة الأزاريطية، 2005 .
7. سامي عفيفي حاتم ، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير"،الدار المصرية اللبنانية،1994.
8. سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، ط1، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية، 2001.
9. سلوى صبري، "سياسات احلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الاقتصادي الدولي حول "نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية"، فلسطين، يومي16-17 أكتوبر 2012.
10. السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات"، دار الفكر - عمان، 2011.
11. صبحي تادريس قريصة، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
12. طالب محمد عوض، "التجارة الدولية"، الأردن، 1995.
13. الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2003.
14. عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.
15. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، "سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان - الأردن، 2011.

المراجع

16. عبد الحميد مبارك، محمود يونس، "اقتصاد النقود و التجارة الدولية"، كلية التجارة الاسكندرية، بيروت، 1996.
 17. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
 18. عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، "اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية"، الدار الجامعية، جامعتي الإسكندرية، بيروت العربية، 1996.
 19. عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، ط 1 عمان 1999.
 20. فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
 21. كمال بكري، "الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
 22. لحو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع بيروت - لبنان، 2010.
 23. محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد"، دون دار النشر، 2003 .
 24. محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001 .
 25. محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة النشر .
 26. مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار ،غريب القاهرة 1997.
 27. مير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، ط 1، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية 2001 .
 28. وسام ملاك: "الظواهر النقدية على المستوى الدولي"، ط 1 ،دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.
 29. وليد صافي وأنس البكري، "الأسواق المالية والدولية"، دار البداية، عمان، 2009.
- ❖ **المذكرات و المجالات:**
1. أكسل بيرتوس وآخرون: "اليورو الأكثر عالمية دائماً"، مجلة التمويل والتنمية"، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 01، مارس 2007.
 2. جورج تافلاس، "الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي والأورو"، مجلة التمويل والتنمية العدد 02، جوان 1998.

3. سالم سعيد باعاججة: "علاقة الدولار الأمريكي بالذهب"، تاريخ الاطلاع 26-02-2023 من لموقع الإلكتروني:
- <https://www.okaz.com.sa/article/950129>
4. عبد الحق بوعتروس، "أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة منتوري قسنطينة، 2000.
5. عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث الأنظمة الصرف الدولية" (دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة 1990 2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2012 2013.
6. عية عبد الرحمن، "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حال الدول العربية النفطية"، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19 - 20 ديسمبر 2009.
7. محمد زيدان ورشيد إدريس، "اليورو والنظام الاقتصادي العالمي" رهانات وتحديات"، مداخلة مقدمة في ملتقى بعنوان "اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات"، جامعة الأغواط يومي 18-20 أبريل، 2005.
8. محمود عبد الفضيل، "النفط والمشكلات المعاصرة في التنمية العربية" مجلة عالم المعرفة، العدد 16، الكويت جانفي 1978.
9. مشهور هذلول بربور، "العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، 1985-2006"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة الأردن، 2008.
10. معزوز لقمان، "انعكاسات تقلبات أسعار صرف العملات الارتكازية على الموازين التجارية لدول شمال افريقيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف، 2011-2012.
11. موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، دراسة حالة الجزائر" (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Jean Marc Siroèn-"**finances internationals**"-Arnaud colin –paris-1993.
2. Maurice debeauvais,yivon sinnoh, **la gestion global du risque de change** (nouveau en jeux et nouveau risques), éd Economica, paris, 1996.

المواقع الالكترونية:

1. بنك الجزائر.
2. البنك الدولي
3. <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation>